الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحـث العلمي
جامعة بومرداس

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

رقم المذكرة:SGMF58

مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:
إدارة مالية

الموضوع

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "وكالة بومرداس"

من إعداد الطلبة :
✓ **بن عبيدي حياة**
✓ **حداد حورية**

الاستاذ المشرف:
✓ **رزاز رتيبة**

دفعة: جوان 2021

السنة الجامعية: 2021_2022

الشكر

نرى لزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول

النبي صلى الله عليه وسلم :من لم يشكر الناس لم يشكر الله

وكما قيل:

علامة الشكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا الله عز وجل على أن هدانا لسلوك طريق البحث و التشبه باهل العلم وإن كل بيننا وبينهم مفاوز.

كما نتقدم بخالص الشكر لأستاذتنا المشرفة " رزاز رتيبة " فقد كانت حريصة على قراءة كل ما نكتب ثم توجيهنا إلى ما يرى

بأرق عبارة وألطف إشارة فلها جزيل الشكر .

كل الشكر السادة الأساتذة : أساتذة فرع علوم التسيير –كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير-بومرداس-

وأتوجه بجزيل الشكر والامتنان لعمال البنك الوطني الجزائري –وكالة بومرداس - اللذين زودوني بكل ما أحتاجه من وثائق ومعطيات خاصة بالبنك

واقدم جزيل الشكر على كل يد كريمة أمدتني بالعون ،وكل من ساهم من قريب أو من بعيد وكل من أعانني ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا وتوفيقه لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه الى:

أعظم وأعز ما لدي في هذا الكون

أمي العزيزة حفضها الله وأطال في عمرها

والى ابي الحبيب الذي أحسن تربيتي وتعليمي أطال الله في عمره

وإلى إخوتي: نجيب، جلال، عماد.

والى خطيبي

وأهدي هذا العمل الى كل الاصدقاء والزملاء وكل الاساتذة المحترمين خاصة الأساتذة رزاز

الى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي ولو بكلمة طيبة

كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي

حياة

الإهداء

أول ما أبدأ به الحمد لله ربي العالمين الذي ساعدني وأمدني بالقوة والإسرار من أجل إتمام عملي هذا، وفي إطار إنصاف كل الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل المتواضع

لي الشرف العظيم أن أهدي ثمرة الجهد والعناء إلى من قال فيهما الله عز وجل:

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الغالية التي غمرتني بعطفها وحنانها وجعلت من شقائها ثمنا لنجاحي صاحبة القلب الواسع والصدر الحنون إليك يا أمي الكريمة حفظك الله وأطال الله في عمرك

إلى الغالي الذي غرس في روح المسؤولية إلى مثلي الأعلى في الحياة إلى أقرب الناس إلى قلبي في السراء و الضراء إلى أحن قلب الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم أبي الكريم أطال الله في عمره.

إلى زوجي حبيبي ورفيق دربي الذي لطالما وقف معي وساندني في هذه الحياة

إلى من هم اغلى من روحي إخوتي و أبنائهم

إلى عائلتي الثانية أمي زهرة وأبي علي حفظكم الله وأطال الله في عمركم

إلى أصدقائي رفقاء دربي كل باسمه

إلى أساتذة جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

وخاصة الأستاذة المشرفة رزاز

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

rawpixel

الملخص:

تهدف دراستنا إلى تحليل إشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها البالغة في تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة حيث تعتبر الوجهة الأولى لخريجي التكوين المهني و الجامعات و هذا راجع لخصائصها و تنوع اشكالها كما تطرقنا لمعرفة واقعها و تطورها في الجزائر و تعدادها و في إطار سياسة الدولة لدعم و تشجيع المستثمر تم إنشاء هياكل دعم لتوفير مصادر تمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و رغم الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع إلا انه لايزال يعاني من عدة معوقات تقف في وجه المستثمرين و خاصة الجدد و بهذا فإن البنوك تحتاج اهتمام اكثر من أجل الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة.

وقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية لملف منح قرض استثماري واستغلالي لبعض القروض التي تقدمها الوكالة لدعم المستثمرين

وقمنا بتحليل بعض التمويلات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس وكذا خطوات منح قرض استثماري.

الكلمات المفتاحية: البنك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر التمويل.

Résume :

Notre étude vise à analyser le rôle problématique des banques dans le financement des petites et moyennes entreprises et leur importance critique dans la réalisation du développement et l'amélioration du niveau de vie, car elle est considérée comme la première destination des diplômés de la formation professionnelle et des universités et cela est dû à le cadre de la politique étatique d'accompagnement et d'encouragement de l'investisseur, des structures d'accompagnement ont été mises en place pour fournir des sources de financement aux propriétaires de petites et moyennes entreprises, et malgré les efforts déployés pour faire progresser ce secteur, il souffre encore de plusieurs obstacles qui se dressent sur le chemin des investisseurs, en particulier les nouveaux, et les banques ont donc besoin de plus d'attention pour atteindre ses objectifs

Dans notre étude de terrain, nous avons validé le dossier d'octroi d'un prêt d'investissement et d'exploitation pour une partie des prêts proposés par l'Agence pour accompagner les investisseurs.

Nous avons analysé certains des financements apportés par la Banque Nationale d'Algérie, l'Agence Boumerdès, etc.

Les étapes de l'octroi d'un prêt investissement

Mots clés: Banque، PME Algérie Finance

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	I- III
قائمة الجداول	IV -V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة عامة	أ-و
الفصل الاول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها	18
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	28
المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	28
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
المطلب الثالث: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	43

قائمة المحتويات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك	44
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك	44
المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك	47
المطلب الثالث: أنواع البنوك و وظائفها	50
المبحث الثاني: البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الثاني: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الثالث: النماذج الأساسية المحددة لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
المبحث الثالث: مصادر وأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها	62
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	73
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة المستقبلة وهيكلها التنظيمي	75
المطلب الثالث: المهام والأهداف المسطرة من قبل الوكالة	80
المبحث الثاني: دراسة وتحليل التمويلات الوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	83
المطلب الأول: السياسات المتبعة لبنك BNA عند منح قرض	83
المطلب الثاني: أنواع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– وكالة بومرداس–	85
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري	93

قائمة المحتويات

خلاصة الفصل	102
الخاتمة عامة	104
قائمة المراجع	109
الملاحق	III– vii

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	09
02	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
03	معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
04	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	32
05	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30جوان 2021	33
06	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى غاية 2021/06/30	34
07	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2021/06/30	36
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة إلى غاية 2021/06/30 الخاصة	37
09	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 جوان 2021	37
10	مستويات التمويل الثنائي	56
11	مستويات التمويل الثلاثي	56
12	الفرق بين النموذج الأمريكي والألماني	60
13	توزيع موظفي وكالة بومرداس	76
14	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستغلال خلال الفترة (2018- إلى غاية 30 ماي 2022)	85
15	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستثمار خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).	87
16	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض العقارية خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).	88
17	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض الاستهلاكية خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).	89

18	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الاعتماد المستندي بالتوقيع خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).	91
19	إجمالي القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022)	92
20	معلومات عن القرض	95
21	مخطط التمويل	96
22	جدول متابعة استهلاك القرض	97
23	جدول سداد القرض للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	98
24	الميزانية الافتتاحية للمشروع	99
25	جدول اهتلاك القرض	101

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
02	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
03	أنواع المشروعات	23
04	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 30 جوان 2021	34
05	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجم 2021/06/30	35
06	توضيح وظائف البنك الجزائري	54
07	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645	77
08	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستغلال من طرف BNA وكالة بومرداس	86
09	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من قروض الاستثمار.	87
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض العقارية خلال الفترة	89
11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستهلاكية	90
12	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الاعتماد المستندي	91
13	عدد المؤسسات الممولة من طرف BNA وكالة بومرداس خلال الفترة	93

قائمة الملاحق

رقم	اسم الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645	VII
02	طلب القرض من البنك	ii
03	قبول القرض	iii
04	مخطط التمويل	iv
05	سداد القرض لوكالة ENGAM	v
06	الميزانية الافتتاحية	vi
07	اهتلاك القرض	vii

المقدمة عامة

المقدمة عامة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة دول العالم وبالرغم انها وجدت صعوبة في اعطاء تعريف عام لها حيث يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى أخر وهذا راجع لمكانة الدول الاقتصادية المختلفة والإمكانيات والقدرات الاقتصادية لكل دولة.

إلا أن تطوير هذه المؤسسات أصبح ضمن استراتيجيات تطوير الاقتصاد وهذا نظرا للمساهمة الكبيرة والدور الفعال الذي تؤديه لزيادة نمو الدول كونها عامل مهم في توفير مناصب شغل جديدة وجلب الثروة بالإضافة إلى المساهمة في رفع الدخل القومي والقيمة المضافة حيث تستمد هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق ذلك من خصائصها المرنة كسهولة الانشاء والتأسيس واستقلالية الإدارة ومرونتها.

إلى جانب كونها تمثل قطاع استراتيجي من حيث تعداده وتنوع مجالاته غير أنها تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريتها وتقلل من فعاليتها ومن بين أهم تلك المشاكل نذكر مشكل التمويل.

ومن أجل دعم ومرافقة هذه المؤسسات تم إنشاء هياكل دعم عديدة تعمل على تدعيمها وتطويرها من أجل بناء اقتصاد قادر على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحديات الراهنة وقد عرفت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط لاقتصاد السوق وهذا ما سمح بظهور اساليب تمويل جديدة وتقنيات حديثة.

ولكن بالرغم من هذا تبقى البنوك المصدر الأول الذي تلجأ إليه هذه المؤسسات للحصول على التمويل ومع تعدد مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية اصبحت البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول إذ انها تعد أجهزة فعالة في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتبحث بشكل مستمر عن عملاء جدد لضمان ديمومتها واستمراريتها وزيادة ربحيتها في ظل هذه التطورات والتحولات المتجددة وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط اساس بعملية التمويل البنكي.

الإشكالية

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما دور البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

الأسئلة الفرعية:

هذه الإشكالية الأساسية تتفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي خصائصها واهميتها؟
2. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3. ماهي علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
4. كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة حددنا الفرضيات التالية:

1. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الوسائل الفعالة في محاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة بشكل عام.
2. مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال ليومنا هذا اعتمدت الدولة الجزائرية على مجموعة من الهيئات وهياكل الدعم لتطوريها واستمراريتها.
3. تقوم علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.
4. يساهم البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من القروض المختلفة لتلبية حاجياتهم وذلك حسب نوع القرض المطلوب.

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث في العناصر التالية:

- ❖ الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد ككل؛
- ❖ تمكن هذه المؤسسات فئات عديدة من المجتمع على تحويل أفكارهم الى مشاريع واقعية وتحقيق أهدافهم؛
- ❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ❖ تسعى الدراسة لمعرفة طرق واساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ يعتبر التمويل اهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ إبراز دور البنوك في عملية منح القرض من خلال دراستنا الميدانية لارتباط هذه المؤسسات بالتمويل البنكي.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- ❖ دعم معارفنا في مجال البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ إعطاء مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك وانواعها ووظائفها؛
- ❖ محاولة معرفة ودراسة العلاقة التي تربط بين البنوك وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ التعرف على أهمية تطوير هذه المؤسسات لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- ❖ معرفة طبيعة المعوقات التمويلية في هذا القطاع؛
- ❖ توضيح عدد القروض المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ معرفة خطوات واجراءات منح قرض استثماري عن طريق تمويل ثلاثي.

أسباب إختيار الموضوع

من اهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ دوافع موضوعية
  - ➢ المكانة الهامة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في التنمية الاقتصادية وتطوير العديد من الاقتصاديات؛
  - ➢ إبراز حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا لأنها تعتبر الوجهة الأولى لخريجي الجامعات خاصة المؤسسات الصغيرة.
- ❖ دوافع شخصية
  - ➢ قيمة وأهمية هذا البحث؛
  - ➢ في إطار تخصصنا ودراستنا؛
  - ➢ رغبتنا الشخصية في فهم إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة

تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

- ❖ الحدود الموضوعية:

تحدد موضوع الدراسة في المواضيع النظرية والتطبيقية لموضوع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ الحدود الزمانية:

تم إجراء الدراسة في الفترة ما بين 2021 و2022

حول موضوع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واعتمدنا على وثائق مالية للمؤسسة خلال الفترة 2018 _إلى غاية 30ماي 2022

- ❖ الحدود المكانية:

البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس 645

صعوبات البحث

تتلخص اهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة إيجاد بنك لإجراء الدراسة؛
- صعوبة الوصول إلى الوثائق وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية العمل البنكي؛
- صعوبة الحصول على بيانات رسمية وكافية تخدم الموضوع في ظل الأزمة الصحية التي شهدتها البلاد الكوفيد.

الدراسات السابقة

سبق هذه الدراسة بعض الدراسات حيث تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لاهتمام العديد من الكتاب والباحثين به وسوف نشير فيما يلي إلى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة بالبحث.

1. دراسة عمران عبد الحكيم، تحت عنوان استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة–مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2007، تدور إشكالية الدراسة حول: هل هناك توجه استراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وقد توصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ تعتبر البنوك تمويل هذه المؤسسات ضمن مرحلة الإنشاء يحمل العديد من الخاطر لارتفاع معدل التعثر الكثير منها في السنوات الأولى من إنشائها
- ✓ بدأت البنوك تجعل من القطاع الخاص والذي يتشكل في معظمه من الم ص وم أحد القطاعات الاستراتيجية التي تدخل ضمن اهتمامات البنوك الجزائرية

2. دراسة موكة عبد الكريم، جباني منير، في مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية تحت عنوان: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد04 ، العدد02 ، 2020.

تناول الباحث دراسة إشكالية: مدى توفير المشرع الضمانات والتسهيلات التي تمكن البنوك والمؤسسات المالية من توفير تمويل امن ومنتج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما النتائج التي توصل إليها هي كالاتي:

- ✓ لا ينبغي أن تكون البنوك أداة في يد الدولة لتحقيق سياستها في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لأن ذلك يحد من نشاط البنوك وتطورها بل يجب الحفاظ على استقلالية البنك وحريته في تحديد سياسة نشاطاته

3. دراسة لخلف عثمان تحت عنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2004.

المقدمة عامة

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات ابلدان النامية وإبراز أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا احصائيا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة
- ✓ إن تدخل الدولة في القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه

4. دراسة بقاسم دواح صبرينة عمروش في مجلة التمكين الاجتماعي تحت عنوان: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة(2001_2017) المجلد الاول العدد الرابع ديسمبر 2019.

تناول الباحث دراسة إشكالية: ما مدى مساهمة الم ص وم في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

النتائج التي توصل إليها الباحث:

- ✓ هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغالبيتها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق فائض في الميزان التجاري وتنمية الصادرات بالرغم من العجز الذي عرفته خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

منهج الدراسة

من اجل الإلمام بموضوع بحثنا ضمن الدراسة في الجانب النظري بالاعتماد على المنهج التاريخي من خلال المراحل التي مر بها واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

واعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي والتحليلي كأسلوب مناسب لوصف وتحليل علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قمنا بالاستناد على مجموعة من الكتب والأطروحات والرسائل والمجلات والمقالات.

ومختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع والاحصائيات والتقارير التي لها صلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الجريدة الرسمية ومنشورات وزارة الصناعة وكذلك استنادا على الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعنا منهج دراسة حالة بنك حيث اسقطنا الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس استنادا على وثائق ومعطيات ومقابلات مع مسيري البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس.

المقدمة عامة

هيكل البحث

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الاول اساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ابتدأنا المبحث الأول بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني فكان عن أشكال ومجالات ومشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختتمنا بالمبحث الثالث عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الفصل الثاني بعنوان علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث اين عالجنا في المبحث الأول ماهية البنوك ثم تناولنا في المبحث الثاني البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما المبحث الثالث فكان عن مصادر واساليب ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث فهو دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين تكلمنا في المبحث الأول عن ميدان الدراسة للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس أما المبحث الثاني فهو دراسة وتحليل تمويلات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: أساسيات حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف الدول العالم المتقدمة والنامية. فهو يعبر عن نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاط اقتصاديا، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد بشكل كبير على هذه المؤسسات.

ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة لقدرتها لاستيعابية الكبيرة لليد العاملة فإنها تساهم وبفعالية في عملية تنمية الأقاليم النائية. وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه من خلال الخصائص التي تتميز بها ومجالات نشاطها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو.

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تنمية الاقتصاد، وذلك على عدة أصعدة، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى خصائصها ومعايير تصنيفها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يعود إلى اختلاف المعايير والتصنيفات، وكذلك الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد في تعريفها.

أولا: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه أطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى اختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط فالاقتصاد أو الياباني يختلف تماما على الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد ما في أخر حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.[1]

ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع اجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

- عوامل اقتصادية؛
- عوامل تقنية؛
- عوامل سياسية.

ويمكن حصر صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك النشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008، ص16

الشكل رقم 01: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

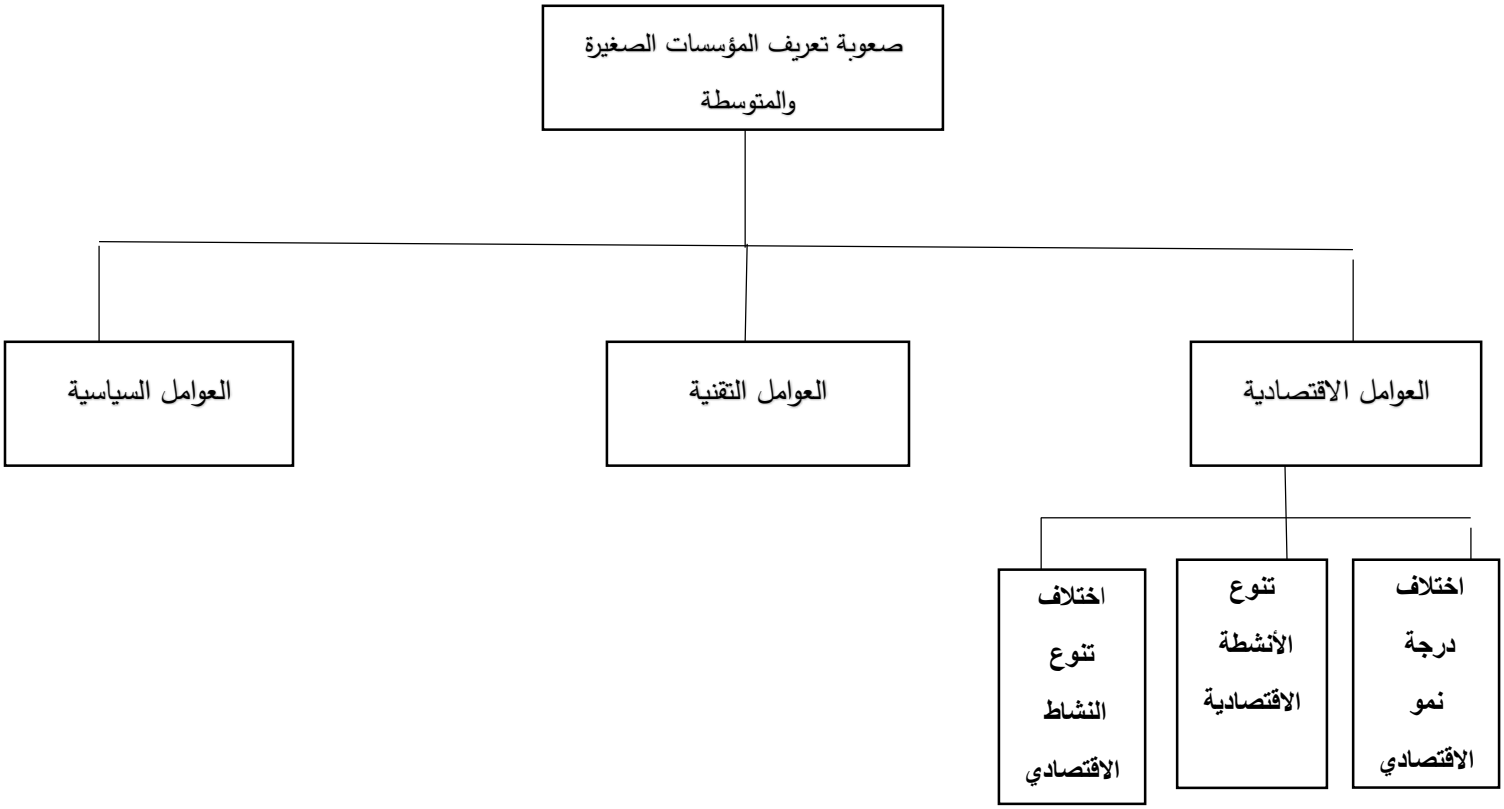

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى المصدر التالي رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18.17

1. **العوامل الاقتصادية:** يمكن تلخيص أهم العوامل الاقتصادية التي تعيق التعريف الموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

❖ اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

يعتبر معيار درجة النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون والدارسين والمحللين في الحكم على المدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت. فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنمو اقتصادي كبير مستمر ومتزايد، ودول مختلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي أو ضعيف.

لذا فإن درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية و الصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة، الشيء الذي يؤثر على اختلاف النظرة إلى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ما بين الدول المتقدمة

والمختلفة فمثلا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة بالنسبة إلى أي بلد نامي كالجزائر وتونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال.[1]

❖ تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية إلى (صناعية، تجارية، اقتصادية، خدماتية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لأخر باختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات، مخزون ...إلخ وتحتاج إلى يد عاملة كبيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار و المستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقدا وإنما يتسم بالبساطة والوضوح سهولة اتخاذ القراران وتوجد جهة إصدارها هذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.[2]

❖ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفرع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية منها المؤسسة الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية الصناعة المعدنية الأساسية، وصناعة الورق صناعة الخشب ومنتجاته.

وتختلف كل المؤسسات حسب فروع النشاط الذي تنيمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[3]

---

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني " واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" جامعة الوادي، الجزائر، يومي 2013/05/06، صص 4.3

[2] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص17

[3] عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، صص28-29

2. المعايير الكمية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد أو بالتالي يتجه حجم المؤسسات كبرها، بينما عندا تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير في المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]

3. العوامل السياسية:

و تتمثل في مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية المهتمين بشؤون هذا القطاع.[2]

[1] فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، ص05

[2] قشيدة صورايه، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص22

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك نوعان من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم 02: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

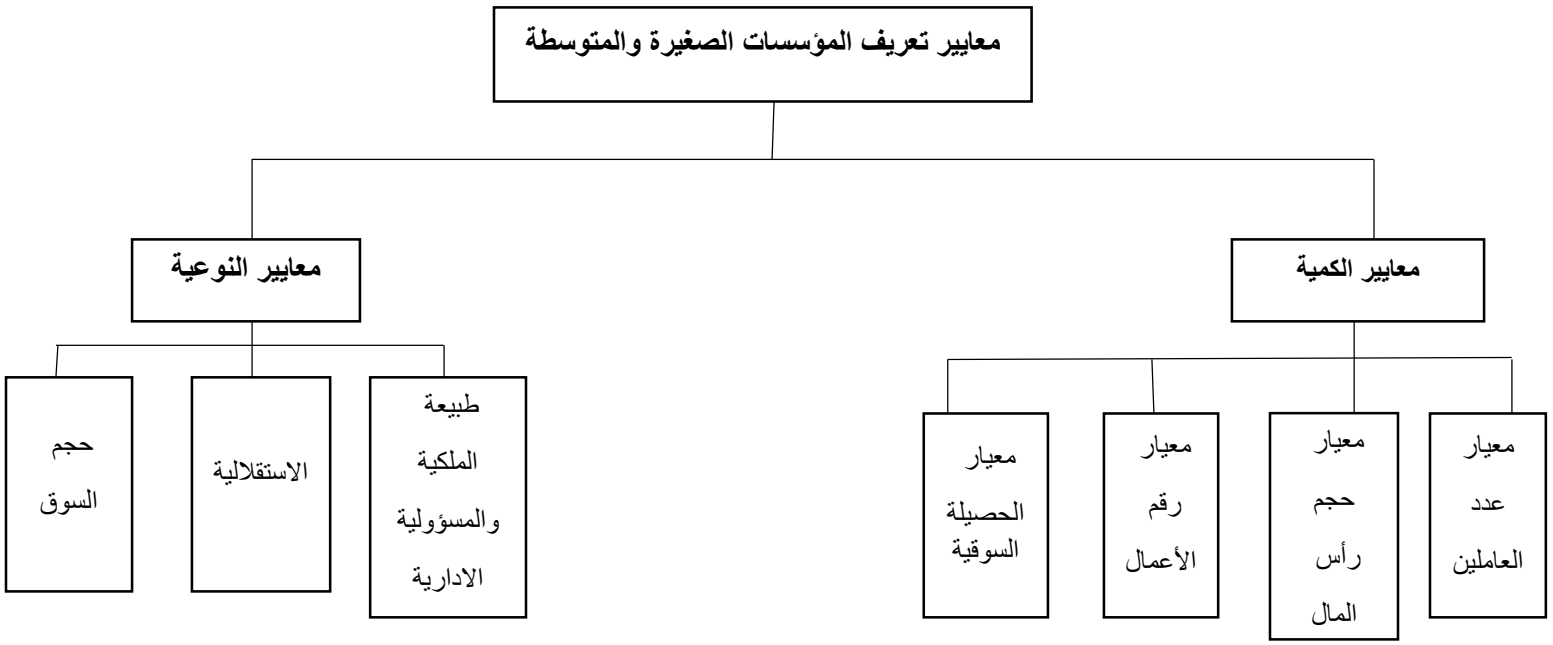

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى المصدر التالي: توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص16

1. **المعايير الكمية**: من بين مجموعة المعايير الكمية التي تحدد حجم المؤسسات المعايير التالية:
   - ❖ معيار عدد العاملين؛
   - ❖ معيار حدم رأس المال؛
   - ❖ معيار رقم الأعمال؛
   - ❖ معيار الحصيلة السوقية.
2. **المعايير النوعية**: وتشمل هذه المجمعة المعايير التالية:
   - ❖ طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية؛
   - ❖ الاستقلالية؛
   - ❖ حجم السوق.

وعلى الرغم من تعداد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات ظهرت مجموعة من التعاريف على المستوى الدولي، ركز فيها البعض على الجانب الوصفي (المعايير النوعية) بينما اعتمد البعض على الجانب الكمي من المعايير وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتغل على مجموعة كبيرة من المعايير (الكمية والنوعية).[1]

ثالثا: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وبالاختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد ونتيجة لذلك تطرقنا في هذا الجزء إلى تقديم تعاريف لبعض الدول، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عرف قانون الشركات الذي صدر سنة 1985، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جني إسترليني؛
- حجم رأس مال مستثمر عن 3.8 مليون جني إسترليني؛
- عدد العمال لا يزيد عن 250 عاملا.

لقد اتضح فيما بعد أن هذه المحددات الثلاثة قاصرة على شمل كل مل هو صغير أو متوسط، حيث أن ماهو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون ذلك ف مجال الصناعات التحويلية.[2]

- وقد عرفت "إدارة الأعمال الصغيرة المشروع الصغير بأنه المؤسسات التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبي ويعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى في نفس الصناعة، كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى وإجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار"[3].

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص25

[3] مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات، قاهرة، مصر، 2008، ص286

2. **تعريف اليابان:** يعتمد القانون الياباني في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معيارين رأس المال ويد العاملة، فهذه المؤسسات لا تتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، أما التقسيم حسب القطاعات ونجد: [1]

الجدول رقم 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمة و التحويلية وباقي فروع النشاط الاقتصادي	أقل من 100 ين ياباني	300 عاملا أو أقل
المؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين ياباني	100 عامل أو أقل
المؤسسات التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين ياباني	50 عامل أو أقل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المصدر: سامي بن خيرة، بخلوة باديس، مرجع سبق ذكره، ص03

3. **تعريف ألمانيا:**

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات هي والمتوسطة تستند إلى ذلك بعض المعايير الكمية والنوعية فيما يلي أهم تلك التعاريف:

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "المؤسسة التي يعمل فيا أل من 500 عامل".
- المؤسسات الصغيرة المتوسطة هي لا تعتمد في تحويلها على السوق المالي وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين تعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطاء.[2]

4. **تعريف البنك الدولي:**

يعتمد البنك الدولي في هذا التعريف على ثلاثة معايير تتمثل في قيمة الأصول وعدد العمال وحجم المبيعات وهو كالآتي:

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي.
- المؤسسة الصغيرة: هي التي توظف أقل من 50 عاملا، كل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي ولا يقل عن 100 ألف دولار أمريكي.

[1] سامي بن خيرة، بخلوة باديس، مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات غيرة ومتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05/06/ماي/2013، ص03

[2] هالم سليمة، هيئات الدعم والتميل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017، ص28

- المؤسسة المتوسطة: عدد عمالها أقل من 300 عامل، أما كل من أصولها وحجم المبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي فما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة.[1]

5. تعريف تونس:

فيما يتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، فإنه في الواقع لا يوجد تعريف رسمي ولكن هناك تعريفان يستعملان خاصة في إطار التمويل:

- هي تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيا تكلفة الاستثمار الكلية 5 ألف دينار تونسي؛
- هي تلك التي لا تقل فيها قيمة الاستثمار الكلي عن 3 مليون دينار تونسي.

6. تعريف المملكة العربية السعودية:

لا يوجد تعريف مود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لكن هناك اقتراح لتعريف هذه المؤسسات وهو كالتالي: " المؤسسة الصغيرة ي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عامل ويقدر حجم رأس المال فيها أقل من ملين ريال سعودي (بالاستثناء الأرض والمباني)، ولا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال سعودي.[2]

7. تعريف الاتحاد الأوروبي:

كانت تلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سب مضمون توصية سنة 1996، لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمقتضى توصية سنة2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي2005.

ويمكن تلخيص تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي:

[1] أمعمر الأزهر حاشي، دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التخصص: تحليل الاقتصادي، الفرع: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليباس، سيدي بلعباس، 2021، ص48

[2] واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص73

الجدول رقم02: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (أورو)	الميزانية السنوية (أورو)
مؤسسة مصغرة	10>	2≥ مليون	2≥ مليون
مؤسسة صغيرة	50>	10 ≥ مليون	10≥ مليون
مؤسسة متوسطة	250>	50≥ مليون	43≥ مليون

المصدر: بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد أول، العدد الرابع، ديسمبر،2019، ص212

8. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف القانون رقم 17-02 الصادر في سنة 2017 من المادة 05 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم الأعمالها السنوي، 4 ملايير دينار الجزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها مليار دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية لمعيار الاستقلالية (المؤسسة المشتغلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى).

كما يبن المواد 8.9.10 الحدود بين هذه المؤسسات القانون 17.02.2017 كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة: تعرف أنها:" مؤسسة تشغل ما بين عامل ما بين عامل واحد و9 عمال وتحقق رقم أعمالها سنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 20 مليون دينار جزائري.
- المؤسسات المتوسطة: تعرف بأنها " مؤسسة نشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري و4 ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوي 200 مليون دينار جزائري و1 مليار دينار جزائري.[1]
- المؤسسات المصغرة: تعرف على أنها:" مؤسسة تشغل من 1إلى 09أفراد. ورقم أعمالها أقل من 40مليون دينار جزائري أو حصيلتها السنوية لاتتجاوز 20مليون دينار جزائري "

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أنه لا يوجد تعريف موحد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم إلا أن معظم الدول تستخدم معيارين أساسيين في تعريفها لها وهما معيار عدد العمال ومعيار رقم الاعمال.

[1] بهلولي نور الهدى، مدى ملائمة المعيار IFRS forsmes للمؤسسات صغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 202101، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ص677

الجدول رقم 03: معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مصغرة	01-09 عمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
صغيرة	10-49 عمال	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	20-250 عمال	مابين 400 مليون إلى 4 مليار دج	ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دج

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 8-09-10 من قانون رقم 02/17 الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11 يناير سنة 2017، ص05

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والأشكال نميزها عن باقي المؤسسات الأخرى هذا ما يؤهلها لأنها تلعب دورا مهما في الاقتصاد وذلك على عدة أصعدة، ولتوضيح أكثر ستناول في هذا المطلب أبرز الخصائص وأهداف التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- سهولة التأسيس، حيث أن نشأتها لا يحتاج إلى رأس المال كبير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، واحتياجاتها من خدمة البنية الأساسية قليلة، كذلك احتياجاتها من المعدات والأدوات ومستلزمات لإنتاج بسيطة نسبيا نكون بعضها يدوية؛[1]
- تسهم في تعميق التصنيع المحلي توسيع قاعدة الإنتاج؛
- إن درجة المخاطر في المشروع صغير ليس كبير ؛
- يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيف تكاليف الإنتاج؛
- ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم؛[2]

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر،2009، ص103

[2] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2003، ص21

- تتصف هذه المشروعات بأنها تهتم وبشكل استثنائي ومتميز بدراسة وتحليل حاجات المستهلك ورغباته والعمل الجاد على سرعة الاستجابة لإشباع هذه الحاجات وتلبية تلك الرغبات واعتماد الأسلحة التنافسية فيما يتعلق بالجودة والتكلفة والسرعة في تقديم خدماتها لضمان ولاء المستهلك لها؛[1]
- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة نسبيا عند بدايتها؛[2]
- مساهمتها في توفير فرص العمل للشباب؛
- تقدم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق؛
- تعتبر نسبة كبيرة منها في المؤسسات العائلية أين يكون مالك المؤسسة مسير، ممثلا قانونيا مديرا في نفس الوقت، في حين يكون أعضاء العائلة، مسؤولين عن رقابتها تطويرها؛[3]
- تعتبر الهيكلة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطة وغير معقدة حيث تعتمد على التمويل الذاتي من طرف الملاك أو البنوك في بعض الحالات؛
- سهولة الاعلام وسهولة انتشار المعلومة الأمر الذي يمكنها في سرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛[4]
- الافتقار في التخطيط الاستراتيجي بمعنى غياب نظرة الاستراتيجية على المدى البعيد؛
- تتميز بالقدرة على التفاعل بالمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول في الإنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته؛
- تتميز بالجمع بين الإدارة والملكية؛[5]
- وجود علاقات مع العملاء والعاملين؛
- فاعلية الاتصالات ووجود فرق عمل بين المالك والعاملين.

---

[1] فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص24

[2] نوارة ناصر حسن، واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في منتجات الشبه الطبية، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد 02، ديسمبر 2018، ص52

[3] رزاق محمد، يحياوي نصيرة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثمار في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، المجلد 14، العدد02، 2020، ص09

[4] عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول اشكالية الاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص04

[5] حليمي لامية، دور اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص88

ثانيا: أهداف المؤسسات الغيرة والمتوسطة

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، استخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- المساهمة في نمو الناتج الوطني تنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛
- استعادة كل حلقات لإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من إعادة تركيز طاقة على النشاط الأصلي؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسال الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى؛
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛[1]
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل احدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم و العائلي.[2]

[1] عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 04.05

[2] بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عبد ابن باديس، مستغانم، العدد 04، ديسمبر 2019، ص214

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر أهمية المؤسسات الغيرة والمتوسطة من خلال المستويات التالية:

1. **على مستوى الفرد: (صاحب المؤسسة)**

تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد من خلال مايلي:[1]

- ❖ تشجع هذه المؤسسات حاجة أصحابها في اثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة للنجاح يشعر أنه انسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو، إلى جانب أنه الحصول على دخل الذاتي؛
- ❖ تحقق المؤسسة الصغيرة لصاحبها فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية والعلمية لخدمة المؤسسة.

2. **على المستوى الاجتماعي:**

تظهر الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- ❖ تكوين نسق متكامل في الأداء الأعمال: يظهر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في أنها تخلق قيما لدى الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحر في إلى نسق أسري متكامل، ذلك في الحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة، فالمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية منها أو التقليدية يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة وذاك بانتشارها في ارجاع الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية المشروعات الصغيرة فيها وما يؤدي في النهاية إلى نوع من التطوير والتنمية المتواصلة في إطار القيم المجتمعية؛
- ❖ تشارك في حل مشكلة البطالة ومحاربة السلوكيات غير السوية اجتماعيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأكبر في العمالة في مختلف المجتمعات كما تساهم في محاربة الأنماط السلوك الاجتماعي غير السوي ويظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من عدم توفر فرص العمل لها وتتيح لهم الفئات يمكن أن يؤدي إلى تفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي والذي يمكن أن موارد البلاد الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء؛
- ❖ عامل مساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص للفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوى فاعلة من خلال إقامة وتأسيس مؤسسات صغيرة، إذ أن هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشاريع كبيرة، فتأتي المؤسسة الصغيرة التي تعمل على دمجها في العملية الإنتاجية المبدعة مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع؛

[1] دحماني زهير، الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010، ص57

- تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الإقليمي: تعمل المؤسسات صغيرة ومتوسطة على تحقيق التوازن الإقليمي وذلك من خلال عملية التنمية الاقتصادية في ربوع المجتمع وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة.

هذا كما تساهم أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة وتوفر فرص عمل للمرأة من خلال المشاريع المنزلية أو التي تتناسب ومؤهلات المرأة مع مراعاة البيئة والتقاليد الإسلامية مما يعطي نوعا من التنمية والاستقرار الاجتماعي.

- المساهمة في الابداع و البحث والتطوير[1]: أظهرت العديد من الدراسات القدرة البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابداع هنا اطلاق أفكار جديدة في شكل سلع وخدمات جديدة أو تحسين الموجود منها، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها بعمليات تجديد و تحديث أكثر من المؤسسات العامة.

3. على المستوى الاقتصادي:

تتجسد أيضا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وذلك لأسباب عديدة منها:

- تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل، التخفيف من أخطار التقلبات الاقتصادية، المساهمة في زيادة معدلات النمو، توسيع القاعدة الإنتاجية، استخدام الموارد المحلية المتوفرة بصورة مثلى وتخفيض نسب المصدر والضياع في هذه الموارد؛
- امداد أنشطة هذه المؤسسات لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، أي في قطاعات الصناعة، التجارة، الزراعة والمقاولات؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخفيض الموارد في الدول النامية، فهذه الدول تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضعها من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال وكلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج المنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة، أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة؛
- مساهمتها في تنمية الصادرات حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم بنحو 25% إلى 35 % من الصادرات العالمية للموارد المصنعة.

[1] رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 75

هذا إضافة إلى: [1]

- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص؛
- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد؛
- ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات صغيرة ومتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- العمل على توفير سلع خدمات للاستهلاك النهائي؛
- سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

4. المستوى السياسي والثقافي:

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات صغيرة ومتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي:

- الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية: إن النضال من أجل التحرير السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لازالت تابعة اقتصاديا للدول وحتى باحتياج هذه الدل المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيا الدول المستعمرة لذلك فن إنشاء وتنمية المؤسسات صغيرة ومتوسطة يمكن أن يتيح لنا خبرات وتكنولوجيا نستفيد منها والاستفتاء عن الخبرات الأجنبية؛
- استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية: إن الدول والحكومات التي لها استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات صغيرة ومتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها؛
- المحافظة على التراث الثقافي: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومديد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي مرافقتها؛
- العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول:" نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي.[2]

---

[1] جيلالي بوشرف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014، ص178

[2] رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014، ص105

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات نشاطها:

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة موجودة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو التجارية أو العقارية أو الخدماتية، الا أن تواجدها في بعض القطاعات يكون أكثر من غيرها لأنها أكثر جاذبية لمثل هذا النوع من الأعمال وتأخذ المؤسسات الصغيرة أشكال عدة، كما يمكن تصنيفها وفق عدة معايير تختلف بالنظر الى المعيار المستخدم في التصنيف، فنجد من يقسم المشروعات الصغيرة الى مجموعات تالية:[1]

أولا: على أساس توجهها:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب توجهها الى:[2]

1. المؤسسات العائلية: يكون مكان اقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي، العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة
2. المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الاجير وتتميز كذلك المؤسسة التقليدية باستقلاليتها على المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونها يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنلوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا،
3. المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات من غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، ومراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومن ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنلوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة المتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.[3]

---

[1] غزيباون علي، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر،2010ص 80

[2] نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص24

[3] نوارة ناصر حسن، مرجع سبق ذكره، ص57

ثانيا: على أساس طبيعة الإنتاج

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا المعيار:[1]

1. مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: ويتركز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:
   - ❖ المنتجات الغذائية؛
   - ❖ تحويل المنتجات الفلاحية؛
   - ❖ منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛
   - ❖ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذا المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولكونها تعتمد على المواد أولية المتفرعة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2. **مؤسسات انتاج السلع الوسطية:** ويتركز هذا النوع من المؤسسات على المؤسسات:
   - ❖ تحويل المعادن؛
   - ❖ المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛
   - ❖ صناعة مواد البناء؛
   - ❖ المحاجر والمناجم.

ويعود التركز على مثل الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

3. مؤسسات انتاج سلع التجميد: ان أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها الى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية ورأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا على خصائصها وإمكانياتها لذلك نجد ان مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة من البلدان النامية.

[1] مشري محمد، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011، ص14

ثالثا: أساس تنظيم العمل

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث نفرق نوعين من المؤسسات :[1]

- ❖ المؤسسات الغير المصنعية: يجمع هذا النوع من المؤسسات بين النظام العائلي والنظام الحرفي اذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبق يحتفظ بأهميته في اقتصاديات الحديثة.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بالاشتراك عدد من المساعدين يبق دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن، تميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي من مكان لأخر خارج المنزل.

- ❖ مؤسسات المصنعية: يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا الصنف عن الصنف السابق من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية وبالاستخدام الأساليب الحدثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها

بالإضافة الى ماسبق يمكن إضافة نوعين أخرين وهما:

- ❖ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمية: وهي التي تقدم لعملائها خدمات مثل: الاستشارات الطبية أو الهندسة أو الإدارية...إلخ
- ❖ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارية: وهي التي تقوم بعملية شراء السلع ثم تقوم ببيعها أو تعبئتها وتغليفها ثم بيعها بهدف الحصول على الربع.

رابعا: حسب القانون التجاري:

ويمكن أيضا ان نغير أخر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب اليه المؤسسة وهي:[2]

1. التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.
2. المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والاعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

[1] نوارة ناصر حسان، مرجع سبق ذكره، ص57

[2] شوقي ناجي جواد، كاسر نصر الدين منصور، إدارة مشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن،2000، ص32

3. المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات التي تخضع للقانون الخاص، ويندرج تختما صنفين أساسين وهما المؤسسات الفردية والشراكة

- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى الى شخص واحد يقوم بجميع الاعمال الإدارية والفنية ومطالب توفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية ورشات الصناعة...الخ

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن السلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الالمام بجميع نواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا ترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات الا أن التوجه يبقى هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربع أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشروع شروط موضوعية وهي الرضا الأهمية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة وتنقسم الشراكة الى ثلاث أنواع وهي:

- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة من الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضع ثلاث أنواع
- شركة التضامن: شركة التضامن هي شركة الأشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لان الشركاء يتضامنون امام القانون فيكون شخصا واحدا المجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الاعمال المتوسطة والصغيرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر رأس المال وفرص الاقتراض هذا بالإضافة الى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية.[1]
- شركة المحاصة: تعتمد في انشاءها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربع معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة. فإن شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها أنها تعتبر شركة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية فنشاطها يتم بصفة

[1] سعاد نانف برطوني، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص125

شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات.[1]

- التوصية البسيطة: هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، لا تختلف من شركة التضامن الا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أحوالهم الخاصة، وشركاء موصون لا تسألون الا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحا أولا:
- شركة ذات المسؤولة المحدودة: يقوم عدد من المستثمرين نشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة يكون أن الشراكة لا تكون الا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في الشركة ويزرع رأس مال الشركة على شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذه النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.
- شركات الأموال: وتمثلها شركة المساهمة التي هي شبهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة. بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمته مساهمة في رأس حال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يملكها .[2]

[1] شوقي ناجي، كاسر ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص32

[2] سعاد نانف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص17

الشكل رقم 03: أنواع المشروعات

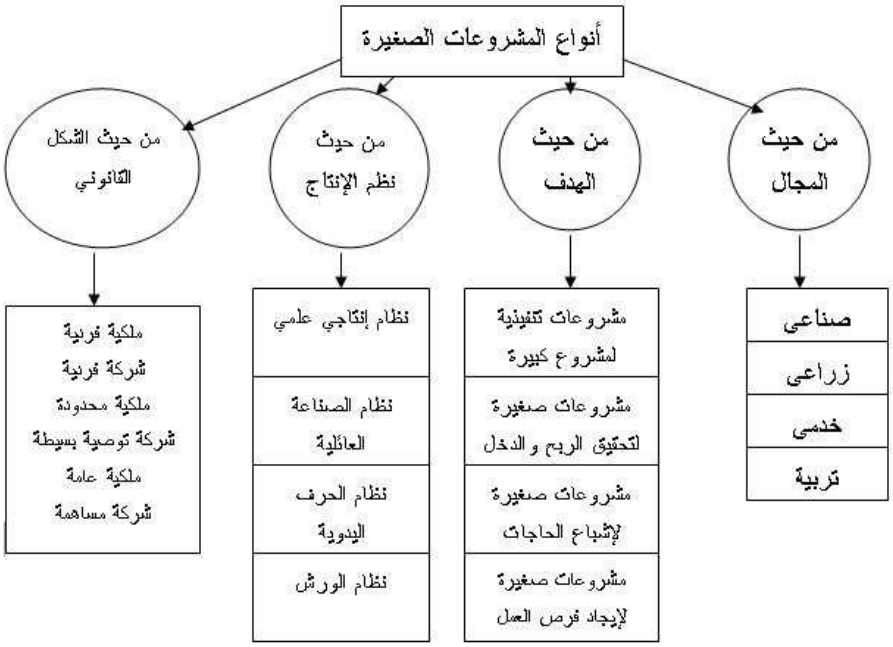

المصدر: بوابة التنمية الاجتماعية، موقع نخبة الأفكار،

http://www.kenanaline.com/users/ Nokhbat-Elafkar/photos/1238482981

تاريخ الإطلاع: 2022/06/02، 20:30

المطلب الثاني: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، الصناعي، الخدماتي، المقاولات، الزراعي..

أولا: المجال الصناعي

يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من:

أ- المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف: صناعة الثلج، الألبان ومنتجات الخبز والحلويات والفطائر، صناعة حفظ العصائر واللحوم.

ب- المنتوجات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك (خياطة الملابس، ورش لأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط).

ج- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي: الملبوسات المشغولة والمطروزة، صناعة الحرف والفخار والأواني الزجاجية والنحاسية، صناعة السجاد، صناعة المشغولات مثل مشاغل الذهب والفضة وألماس.

د- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلات منتشرة في أماكن متعددة: صناعة الألبان، تقطيع الأشجار.

هـ- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية، لعب كأطفال، مواد ومعدات النظافة، مواد الصناعة، تجميع كأجهزة الإلكترونية غير المعقدة، ورش قطع غيار السيارات، صناعة الزيوت النباتية، صناعة السكر والحلويات والعسل، الصناعات الخشبية ومواد البناء.

ثانيا: الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

ينحصر عمل المؤسسات صغيرة والمتوسطة في هذا المجال في:

أ- المشروعات الزراعية: الفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية.

ب- مشروعات المنتجات الحيوانية: (تربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن، منتجات اللحوم والألبان والجلود والفرو).

ج- الثروة السمكية: صيد الأسماك، إقامة مزارع لتربية الأسماك، مخازن الأسماك.[1]

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 46

ثالثا: المجال التجاري:

يوجد في التجارة ثلاث أنواع من المشروعات وهي مشروعات تجارة الجملة، مشروعات تجارة التجزئة، مشروعات الامتيازات للبيع بالتجزئة المتكاملة مثل: متاجر السلسلة و المتاجر الكبرى ومحلات البيع بالبريد، وممثلو المصانع ومحلات البيع بالتجزئة المتكاملة ولهذا يبقى المجال مفتوح للمشروعات التجارية الصغيرة التي تعمل على صعيد البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساسي للنشاط التجاري في أي بلد.[1]

رابعا: الخدمات: وتشمل الفنادق، الأنشطة السياحية، خدمات الصيانة، النظافة، حماية البيئة، النقل والشحن والتفريغ الدعاية والإعلان الخدمات الاستشارية، خدمات التخزين العادي والفني، خدمات السيارات مثل: المغاسل والتشحيم.

خامسا: المقاولات: مقاولات مشاريع الميكانيكية مثل: المصانع ومحطات تحليل المياه، محطات توليد الطاقة، ومقاولات الانشاءات المدنية والأشغال البحرية.

سادسا: التمدين: عادة ما يقوم المشروع الصغير بإحدى عمليات أنشطة المناجم أو المحاجر أو الملاحات باعتماد على المجهود البشري بصفة أساسية لاستخراج الخامات التي توجد قريبة من سطح الأرض، أو من البحار أو الأنهار، ثن إجراء بعض العمليات عليها دون استخدام وسائل تكنولوجية معقدة.[2]

[1] كاسر ناصر منصور، شوقي ناجي، مرجع سبق ذكره، ص46

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص53

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة واسعة من المشكلات التي قد تعيق من انطلاق هذه المشروعات حيث يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لا يجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

أولا: الصعوبات الإدارية:

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها على مديري المؤسسات، فالكثير من المشاريع وتنفيذا ومن الأسباب ذلك:

- ❖ مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لههم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلبات؛
- ❖ سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها من الان حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالتمويل:

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل حيث يعتبر شكالا حقيقيا يعد من تطور هذا القطاع، وهذا يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها:

- ❖ ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم؛
- ❖ تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يشجعون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على الأرض الواقع؛
- ❖ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات الشبكة لأصحاب المؤسسات هذا من جهة ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا العدة اعتبارات أهمها ارتفاع الأسعار الفائدة المطبقة.[1]

ثالثا: الصعوبات المتعلقة بالتسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف بالاختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- ❖ انخفاض إمكانات المالية لهذه المؤسسات يؤدي ضعف الكفاءة التسويقية لها نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية على السوق وأذواق المستهلكين؛

[1] ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل الجزائر، العدد 03، جوان 2018، ص228

- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة في طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بالانتهاج سياسة الإغراق؛
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والاعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛
- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.[1]

رابعا: الصعوبات المتعلقة بالعمالة:

تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة الى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.

خامسا: الصعوبات المتعلقة بالمعلومات:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص الشديد من المعلومات والبيانات التي تمكنها في اتخاذ قرار الاستثمار على أساس اقتصادية رشدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى والتنويع النشاط، كما أن عدم الإلهام بتطورات الإنتاج والطالب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.[2]

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص228

[2] مشري محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص36

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيرات جذرية من مرحلة قبل الاستقلال إلى مرحلة اقتصاد السوق وقد ساعد تطورها على دفع عجلة التنمية ومن خلال هذا المبحث أظهرنا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدارها لعدة تشريعات وفي وقت قصير وهذا ما يوضح المسار التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وقد كان تطورها يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962 إلى يومنا هذا وقد أعطيت أهمية كبيرة لهذا القطاع.

ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مراحل:

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1979).

قبل الاستقلال كانت جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم ممولة للأوروبيين و المعمرين، و ارتبط دورها بخدمة أهداف المستعمر حيث كانت أغلب نشاطات هذه المؤسسات متمثلة في الصناعات الاستخراجية التابعة للقطاع الخاص، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة مع عدد عمال قدره 57480 لينتقل بعد ذلك إلى 1873 مؤسسة مع عدد عمال قدره 65053 عامل سنة 1966، وقد سلمت هذه المؤسسات إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، ثم ادمجت سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، كما صدرت عدة قوانين متعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:[1]

- القانون الأول الخاص بالاستثمار: والذي صدر سنة 1964 لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، ولم يكن له أثر كبير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك رغم المزايا والضمانات التي منحها لها؛
- قانون التسيير الاشتراكي: والذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية، وهي ملك للدولة تسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي.

وبصفة عامة، لم تكن هناك أي سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع طيلة الفترة الممتدة 1962-1979 فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء قاعدة صناعية ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهظة.

[1] آمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة01، 2017، ص127

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1980-1993)

منذ بداية الثمانينات بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة تحاول احداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني لتخفيف من حدة الأزمات المتنامية وقد كانت المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي و إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) و الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 80/192 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) و نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية و تطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

قد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف ما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الكبيرة ثم صدور قانون الاستثمار و اتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات انجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات...إلخ.

واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1933، وقد كان لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1994-2003)

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق أين يطلب فيه القطاع الخاص المحلي و الأجنبي دورا محوريا وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أفريل 1994/31 ماي 1995)، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998)، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات من البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة الجدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الأخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية

[1] صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص27

والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم03/01 الصادر في 20 أوت 2001)، القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر بتاريخ (2001/12/12)، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة.[1]

إضافة إلى هذا وتطبيق للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم انشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية رقم 74- م، ت، رقم02-373 المؤرخ في (2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس200 والذي يساهم في التخفيف من حدة مشكل التمويل.

رابعا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (2003- يومنا هذا)

بعد امضاء اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للدخول في منطقة التجارة الحرة وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كان واجبا على الحكومة أن تجد الحلول العاجلة لمواجهة الأخطار الناجمة ن الانفتاح الاقتصادي فجاء قانون 2003، والمتعلق بالمشاتل ومراكز التسهيل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتبني برنامج التأهيل كخطوة للرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وفي سنة 2004 تم انعقاد الجلسات الوطنية لهذه المؤسسات، كما تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME) بموجب المرسوم رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 التي تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات، وتحسين محيطها لا سيما في الحصول على المعلمات تنمية أدوات التسيير وتدعيم التأهيل المباشر لها، وفي سنة 2007 تم إعطاء لإشارة لانطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكانت سنة 2008 بداية لتعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بها لتواكب التطورات التكنلوجية العالمية، وفي سنة 2009 تم تنظيم أول طبقة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم في سنة 2010 اطلاق المخطط الخماسي 2010-2014 الذي يهدف إلى ضمان ديناميكية هذه المؤسسات، وتميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز النشاطات وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في 22فيفري 2011، وفي سنة 2012 تم اتخاذ إجراءات جديدة من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار رقم 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية التي تبين أن بعض

[1] غزريباون علي، نفس المرجع السابق ص199

احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلبى من طرف المؤسسات المصغرة، والتي يجب أن يخصص لها 20% على الأكثر من الطلبيات العمومية، وفي 2018 تم تقديم العديد من التدابير لتطوير المؤسسات الغيرة والمتوسطة في مشروع قانون المالية.[1]

إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه لضعف وتيرة إنشاء هذه المؤسسات مقارنة بمستوى القدرات الاقتصادية للبلاد.

وهو ما أدى إلى إلغاء هذا القانون واستبداله بالقانون رقم 02/17 متضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تشجيع وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات متخصصة لمرافقتها خلال مختلف المراحل التي تمر بها.[2]

[1] سلمى صالحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية، الواقع والعراقيل جامعة بومرداس، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد01، جوان 2020، أمحمد بوقرة بومرداس، ص246

[2] إقلولي ولد رابح صافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قانوني 01-18 و17-02 مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019، ص41

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021):

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة تطورا كبيرا ولتوضيح هذا التطور الحاصل خلال الفترة (2012-2021) سنتناول الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1193339
2020	1231073
السداسي الأول من سنة2021	1267220

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات(22.24.26.28.30.32.24.36.38.39N°) خلال الفترة (أفريل2013- نوفمبر 2021)، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا نتيجة تزايد المؤسسات الخاصة والتي تمثل نسبة أعلى من المؤسسات العامة، وهذا راجع لخوصصة مؤسسات القطاع العام، حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 قدر ب711832 المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة، ليستمر هذا العدد في التزايد إلى غاية 2021/06/31 ويكمن السبب في هذا الارتفاع إلى السياسات و الاستراتيجيات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع ومن بينها صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ثم القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2017 حيث اعتبرتها المحرك الأساسي للاقتصاد.

2 العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم 05: العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 30جوان 2021

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
الأشخاص المعنويين	709571	%55.99
الأشخاص الطبيعيون	557424	43.99%
1. مهن حرة	259236	%20.46
2. الصناعات التقليدية	298188	%23.53
المجموع 1	1266995	%99.98
1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		
الأشخاص المعنويون	225	%0.02
المجموع 2	225	%0.02
المجموع الكلي	1267220	%100

Source : Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021, p07

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم ((05أن في النصف الأول من عام 2021 ، يبلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة 1،267،220حيث نلاحظ منها 56٪ من الأشخاص المعنويين ، ومن بينهم نجد 225 مؤسسة اقتصادية عامة (EPE). الباقي هم الأشخاص الطبيعيون بنسبة (44٪) منهم 20.46٪ من المهن الحرة و23.53٪ الأنشطة الحرفية.

الشكل رقم 04: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 30 جوان 2021

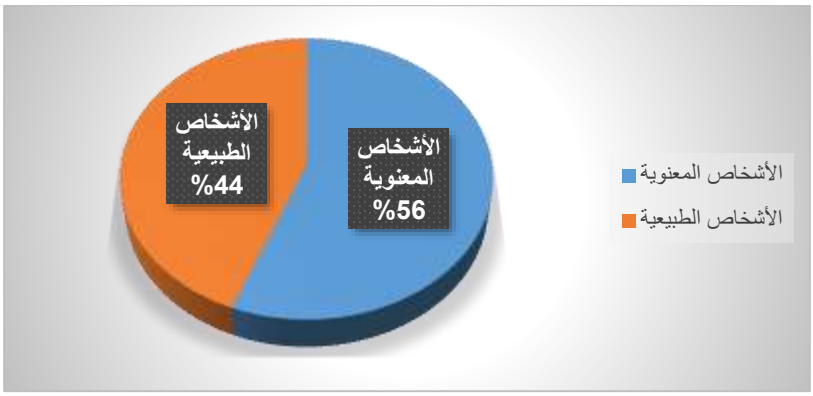

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05

نلاحظ من الشكل رقم04أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 0 3جوان 2021 وصل العدد الإجمالي لها في الجزائر إلى 1267220 ويظهر أن المؤسسات الخاصة هيمنت على القطاع بنسبة 99.98% ويشكل تقريبا 44% منه أشخاص طبيعيون و56 % أشخاص معنويون فبلغ عددها 1266995 مؤسسة خاصة من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

الجدول رقم 06: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى غاية 2021/06/30

نوع النشاط	سنة 2020	السداسي الأول 2021				السداسي الأول2021
		من 0 إلى 9عمال	من 10 إلى 49 عامل	من 50 إلى 249 عامل	مجموع م. ص وم من 0إلى 250 عامل	
الزراعة	7690	210	10	-1	219	7909
الطاقة والمناجم	3115	7	9	1	84	3199
البناء و الأشغال	193964	3612	327	4	3973	197937
الصناعة	106121	2494	115	28	2641	108762
الخدمات	631459	19409	331	26	19766	651225
	28872	9464	-	-	9464	298188

المجموع	121073	35267	792	88	36147	1267220
النسبة		97.57	2.19	0.24	100	

Source : Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021,p08

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم ((06أن خلال النصف الأول من عام 2020، يتكون عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة من 97.57٪ مؤسسة مصغرة اي من 0الى 9عمال وهي أكبر نسبة حيث وصل عددها ل 35267مؤسسة مصغرة وهي لا تزال مهيمنة بقوة في النسيج الاقتصادي، تليها الصغيرة بنسبة % 2.19ثم المتوسطة بنسبة 0.24%.

الشكل رقم 05: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجم 2021/06/30

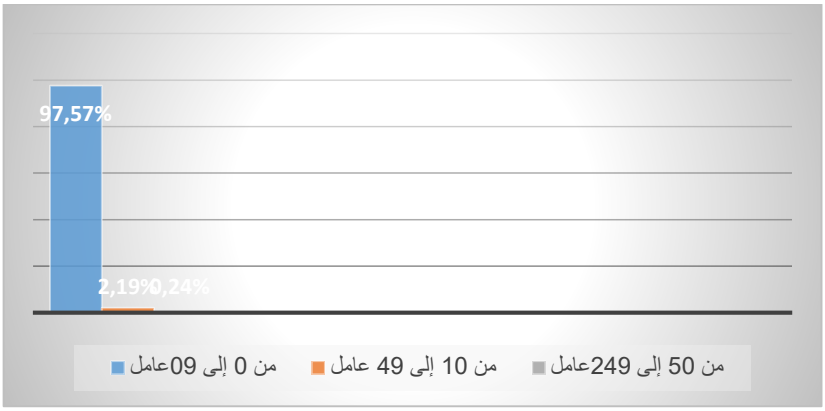

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06

يوضح الشكل التالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها:

- يبين الجدول أن أعلى نسبة من إجمالي حجم المؤسسات تعود للمؤسسات المصغرة حيث بلغت 97.57%؛
- أما المؤسسات المتوسطة فبلغت نسبة 0.24% وتعتبر نسبة ضعيفة جدا من إجمالي حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 2021):

بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط فقد وضحنا ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2021/06/30

قطاع النشاط	مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	النسبة المئوية
الزراعة	7827	82	7909	%1.11
الطاقة والمناجم	3179	2	3199	%0.45
البناء والأشغال	197925	12	197937	%27.89
الصناعة	108689	73	108762	%15.32
الخدمات	919333	56	391989	%55.23
المجموع	709571	225	709796	%100

Source : Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021,p09

نلاحظ من خلال الجدول وجود تبيان في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط ي نجد أن أكثر من نصف هذه المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بمعدل 55.23% وهذا يدل على التسهيلات التي يجدها المستثمرون في هذا القطاع، ثم يليه قطاع البناء والأشغال بنسبة 27.89% ما يعادل 197937 وهذا يدل على تشجيع الدولة لقطاع البناء والاشغال لأنه قطاع لا يتطلب خبرات تقنية بل يناسب معظم المستثمرين اللذين يفتقدون للخبرة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ نسبة 15.32% أي تشكيل 108762 مؤسسة من القطاع وقطاع الزراعة بلغ حجم 1.11% وأخيرا قطاع الطاقة والمناجم بلغ 0.45% بسبب درجة المخاطرة العالية في هذا النشاط.

نجد أن هناك خلل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر ويجب خلق فرص عمل جديدة للنهوض بالاقتصاد ومن أجل حل مشكل البطالة و السكن والعمل..إلخ.

5 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة إلى غاية 2021/06/30 الخاصة

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2021/06/30	النسبة المئوية
الشمال	493691	%69.58
الهضاب العليا	156207	%22.01
الجنوب	59673	%8.41
المجموع	709571	%100

Source : Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021,p11

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال حيث قدرة ب69.58% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة (Personnes morales) وهذا بسبب عدد السكان حيث يرتكز أكثر السكان في الشمال، ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22.01% وأخيرا الجنوب بنسبة 8.41% وهي نسبة منخفضة جدا.

6 تطور عدد العمال:

الجدول رقم 09: تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 جوان 2021

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول 2020		السداسي الأول2021		النسبة المئوية%
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية%	
أجراء	1689980	%57.86	1796492	%58.26	%6.3
حرفيون	1209252	%41.4	1266995	%41.09	%4.78
المجموع	2899232	%99.26	3063487	%99.35	%5.76
مؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	21537	%0.74	20016	%0.65	%-7.06
المجموع	2920769	%100	3083503	%100	%5.57

Source : Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021,p14

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم ((05أن إجمالي القوى العاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة، في نهاية النصف الأول من عام 2021، بلغ 3،083،503 يد عاملة، منها فقط 20،016 شركة صغيرة ومتوسطة عامة قابلة للتطوير. ونجد أن إجمالي القوى العاملة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ نسبة 5.57٪ بين النصف الأول من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 .

المطلب الثالث: هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم انشاء هياكل وآليات دعم هذه الأخيرة في العديد من الجوانب من أهم هذه الهياكل:

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSAJ:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1996، وتم تحديد قانونها الأساسي، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها الجزائر العاصمة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي.[1]

ومن مهامها: [2]

- تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على إقامة مشاريع، ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض مشاريعهم طيلة فترة تنفيذها؛
- تزويد المستثمرون بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي، التقني، التشريعي أو التنظيمي؛
- السهر على الكون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة، لضمان التشغيل وتحقيق المداخيل لأصحابها من جهة واسترداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة آخرى.

[1] الجريدة الرسمية، المواد (01-05)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل8 سبتمبر 1996، والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52، ص12

[2] قاشي يوسف، آبركان محمد، هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الميكانيزمات الجديدة للتمويل، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص242

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14.04 المؤرخ في 29 ذي الحجة1424 الموافق ل22 جانفي2004 تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكون مقرها بالجزائر العاصمة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[1]

وتتمثل أهم المهام التي تتولى الوكالة القيام بها في:

- ❖ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به؛
- ❖ تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشار ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم وفي مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- ❖ منح قروض بدون فائدة؛
- ❖ تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ❖ تضمن المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بتنفيذ مشاريعهم.[2]

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم (188-94) المؤرخ بتاريخ 6 جويلية 1994، وذلك من آجل التخفيض من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تسريح العمال إجباريا، وحسب المرسوم رقم (514-03) المؤرخ بتاريخ 30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم إحداث النشاطات للبطالين البالغين، ما بين 30 إلى 50 سنة، أعطيت الصلاحية للصندوق لتمويل للبطالين ومنحهم امتيازات خاصة لخلق المشاريع الصغيرة.

ويقدم الصندوق صيغ مشابهة لتلك التي تقدمها وكالة ANSEJ من قروض لإنشاء المشاريع (صيغة ثلاثية بين CNAC والبنك وصاحب المشروع)، بالإضافة لتحفيزات جبائية وإعفاءات جمركية وامتيازات آخرى، كما يتحصل صاحب المشروع على تكوين من خبراء في المقاولاتية لتوضيح السيرورة التي يجب أن تمر عليها عملية انشاء المؤسسة.[3]

---

[1] الجريدة الرسمية، المادة 01-04، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22 جانفي2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06، ص08

[2] نفس المرجع السابق، المادة 05، ص09

[3] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2017، ص138

4. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بع الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد أسس برأس مال يقدر ب101 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة.[1]

5. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسة الصغيرة المتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بالمهام التالية:

- تنفيذ استراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيره؛
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط؛
- انجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحصيل و استغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان1423 الموافق ل11 نوفمبر 2002 والمتضمن انشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص13

[2] لفقير حمزة، مرجع سبق ذكره، ص141

خلاصة الفصل:

من خلال مجموع التعريفات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول يظهر بإن هناك اختلافا كبيرا حول تحديد هذا التعريف، وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة أشكال نظرا لاختلاف حجمها ونشاطها الاقتصادي المتنوع. وأسلوب تنظيم العمل المعتمد والطابع القانوني لها في مؤسسات أفراد أو شركات وتواجه هذه المؤسسات صعوبات بالغة، بالإضافة إلى نقص الخبرات المهنية والفنية والإدارية.

بالإضافة إلى التطور التاريخي الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي. بسبب قدرتها على المزج من النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

الفصل الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي للبنوك من خلال تقديمه لخدمات تمويلية لها حيث تعتبره البنوك من الأنشطة الأساسية لها ويعتبر البنك مكان يلتقي فيه عارض الأموال بالطالبين ويسعى من خلال نشاطه لتحقيق الربح.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على نشأة وتعريف البنوك وأنواعها وأهم وظائفها وأهميتها وأهدافها وكذلك نتناول العلاقة التي تربط بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرق واستراتيجيات تمويلها والنماذج الأساسية المحددة لعلاقتهم وأخيرا التطرق لمعوقات تمويلها وذكر أهم هياكل الدعم التي تساهم في تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات مما يضمن نجاحها واستمرارها.

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك

المبحث الثاني: البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك

سنحاول التطرق في هذا المبحث عن النشأة وتعريف البنوك لما لها مكانة هامة ودور مهم الذي تؤديه في جمع الأموال، الودائع...إلخ، بالإضافة إلى أهمية وأهداف البنوك، أهم أنواع والوظائف التي تقوم بها.

المطلب الأول: ماهية البنوك

إن البنوك في شكلها الحالي محصلة لظروف ومتطلبات اقتصتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر الحصول. سنتطرق فيما يلي عن نشأة وتعريف البنوك.

أولا: نشأة البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم) في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة في كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الإتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي)، الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الخيرة من القرون الوسطى –القرن 13-14بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية.

حيث انتقل الصيارفة من مجرد قبول الودائع إلى استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يتحصلون عليها، ولم تقف ممارسات عند هذا الأحد بل أخذو يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت صيرفة نتيجة تعذر وفاء ديون المر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن 16 إلى المطالبة في إنشاء بيوت صيرفة الحكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصراف على بيت صيرفة إلى بنك، أقدم حمل هذا الاسم بتاريخ هو بنك برشلونة عام1401 وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام باسم **Banca piazza dirialta** وجاء بعد بنك أمستردام 1906.[1]

[1] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص3

ثانيا: مفهوم البنوك

في البداية قبل تعريف البنك سوف نحاول معرفة مصدر كلمة بنك حيث أصلها هو كلمة إيطالية (banco)، وتعني (banc)، وكان يقصد بها في البدئ المصطبة الذي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدو تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية نعني كلمة البنك الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود أما العربية فيقال صرف صارف اصطراف أي الدنانير بدلها بالدراهم أو بدنانير سواها، والصرف أو الصيرفي وجمعها صيارفة وهو يباع النقود بالنقود غيرها.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص التعاريف التالية:

- البنوك هي مؤسسات مالية وسطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع؛
- أو أشكال أخرى قابلة للسحب بالصكوك عند الطلب ولآجال محددة ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات خصم والإقراض للأخرين وبذلك تساهم في انشاء المشروعات وتنمية الادخار والاستثمار المالي وتطور القطاعات الاقتصادية؛[1]
- وحسب الرأي الأخر "البنك عبارة عن منشأة خاصة أو عمومية تعمل على تسهيل عمليات الدفع للأفراد والمؤسسات، تقرض وتستقبل الأموال كما تسير وسائل الدفع (المركز المحلي لهذه المؤسسات) فرع البنوك يسمح بفتح أو غلق الحساب في البنك[2].
- البنك هو مؤسسة مهنتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع وفي شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية [3]
- البنك هو تلك المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع[4]
- البنك هو وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.[5]

---

[1] فلاح الحسيني، عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000، ص13

[2] فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الجزائر،2013، ص24

[3]. بخزاز يعدل فريدة. تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 62

[4] دريد كامل الشبيب. إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص25

[5] حسين جميل البديري. البنوك، الطبعة الأولى الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، 2003، ص:16

كما أخذت البنوك تعاريف كثيرة ومتعددة نذكر من بينها مايلي:

التعريف 01: تعريف كلاسيكي:

البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء يحتاجون إلى أموال لأغراض أهمها:[1] الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

التعريف 02: تعريف حديث

البنك هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب، أو أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، كما تباشر هذه المجموعة من الوسطاء في عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

التعريف 03 : هو مؤسسة تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات وحاجيات متقابلة ومختلفة، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو استثمارها أو تنميتها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.[2]

التعريف 04 : البنك هو عبارة عن وسيط مالي يقوم بتجميع فوائض أموال المدخرين من مختلف الأعوان والأفراد ليعرضها على المحتاجين إليها في شكل قروض في أغلب الأحيان، ويأخذ نضير هذه الوساطة الفرق بين الفائدة الدائنة التي يسحبها المودعون والفائدة التي يدفعها المقترضون ومن خلال كل هذه التعاريف يمكننا القول بأن : [3]

البنك هو عبارة عن مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها التعامل بالنقود والائتمان، حيث يتكلف البنك بحفظ النقود، حشد موارد المجتمع من الأموال وسد حاجيات البلد بمختلف طرق الائتمان المتفاوتة الأجل وإنشاء وسائط الدفع المتداولة بين الناس.

وإن الدور الفعال الذي تلعبه هذه البنوك في تنمية اقتصاد دولة ما دفعنا إلى هذا الدور الاقتصادي للبنوك في النقاط التالية: [4]

- **يؤدي المصرف دور المصدر للمال المتداول:** إذ أن حجم التسليفات التي يوزعها ليس محدودا على كمية الأموال أو الودائع التي يتلقاها ولكن التساهل أو التشدد في منح هذه التسليفات يؤثر على إنتاج الثروات المالية وعلى تداولها، إذ بإحداث التضخم أو بتقليص حجم النقد.

---

[1] محمد عبد الفتح الصيرفي، إدارة البنوك–الأردن، دار المناهج عمان، 2006، ص13

[2] جعفر الجزار، البنوك في العام وأنواعها وكيف تتعامل معها، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع –الجزائر –1993، ص 14

[3] بعزاز يعدل فريدة – تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر، 2000 ص50

[4] فاطمة مروة يونس، الفنون التجارة، الطبعة الثانية، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1994، ص 31

- **يساهم المصرف في البلدان ذات النظام الحرفي تنشيط الاقتصاد الوطني:** حيث أن هذا النظام يودي إلى ازدهار اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة، كما أنه يتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم بها.
- تلعب المصارف دور الوسيط بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع الذي هو بحاجة إلى رأس مال معين.
- **تؤمن المصارف سوقا للعمل:** ففي القطاع المصرفي عدد لا يستهان به من المستخدمين والاختصاصات فيه متعددة ومتنوعة.
- **تؤمن المصارف إيرادات للخزينة:** إذ تفرض القوانين الوضعية رسوما وضرائب على العمليات المصرفية. تقوم المصارف بتأمين سيولة للدولة كلما احتاجت الدولة إليها:

وذلك عن طريق سندات الخزينة إذ تقوم المصارف بإقراض الدولة مبالغ بفوائد متدينة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك

أولا: أهمية البنوك

1. بالنسبة لأصحاب الودائع: سمحت البنوك بتحقيق مزايا عديدة لهذه الفئة من المتعاملين، نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- إن القوانين والتنظيمات المعمول بها في البنوك معدة لحماية المودعين وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر؛
- يتيح وجود البنوك لأصحاب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، إذ أنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات؛
- يتجنب المودع خطر عدم التسديد الذي قد يمون في حالة الاقتراض المباشر ونظرا لما يتوفر عليه البنك من أموال ضخمة وما يمتنع به مركز مالي قوي؛
- يعني وجود البنوك وأصحاب الفائض المالي هي إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم.

2. بالنسبة لأصحاب العجز المالي: تقدم البنوك خدمات كثيرة لأصحاب العجز المالي، حيث تتمثل أهميتها بالنسبة لهذه الفئة في الجوانب التالية:

- توفر البنوك الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وبما أن هناك تدفقات الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكزن دائما متوفرة في الوقت المناسب؛
- يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، لاعتبار البنك وسيط مالي وهيئة قرض مهمتها تقديم هذا الدعم؛

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2014، ص15

- ❖ كما أن وجود البنوك يسمح بتوفير قروض وتكاليف أقل نسبيا، حيث أن الفوائد المفروضة عن القروض البنكية ليست مرتفعة بالشكل الذي تكون عليه في حالة تمويل مباشر.[1]

3. بالنسبة للاقتصاد ككل: إذا كانت البنوك قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي تفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشر والاستفادة من العديد من المزايا والمترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشر، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب أهمها:

- ❖ تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، لأن مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي في حالة غياب دور الوساطة البنكية؛
- ❖ يسمح وجود البنك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل وذلك من خلال تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

وأيضا:

يعتبر البنك جزءاً لا يتجزأ من الحياة العملية للكثير من الأشخاص، ولا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف ولا بأي شكل من الأشكال، فهو يُعتبر المصدر الوحيد والأساسي للمحافظة على الأموال وتحقيق الأرباح، كما يُعتبر من مصادر منح الائتمان الأساسية للعديد من الأفراد. حيث تقوم بتوظيف العديد وتوفير لهم مناصب شغل، الأمر المؤدي لحدوث التنمية الاقتصادية ويساعد على تحريك الاقتصاد بشكل إيجابي. ومن ناحية أُخرى تظهر أهمية البنوك في أدائها الضخم مع كميات الودائع الكبيرة التي تتعامل معها؛ وذلك لِما يلي:[2]

- ❖ دون توسط البنك يجب على صاحب المال أن يجد المستثمر المثالي، كذلك يتوجب على المستثمر أن يجد المموّل المناسب له بالشروط الملائمة له، بينما البنك يوفر على الزبائن جميع عمليات البحث ويوفر له العديد من المخاطر؛ لأن البنك يضمن حق عملائه.
- ❖ تُعتبر البنوك من بين طرق تفادي المخاطرة المالية والتقليل منها؛ حيث ان البنك يتعامل مع العديد من المشاريع ومع الكثير من الزبائن وبالتالي تتنوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات؛ الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطرة.
- ❖ يوفر البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة للدخول في مشاريع أكبر من استطاعتهم، والاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه المشاريع.
- ❖ حماية الاموال من السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل، كذلك في حال تعرض البنك للسرقة فهو ملزم بإعادة الأموال لأصحابها.

---

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] 22:27h 19/06/2022 https://www.google.com/amp/s/e3arabi.com اهميةالبنوك تاريخ الاطلاع 25/06/2022

- يقدم البنك الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة من المشاريع وتشغيل الأموال الخاصة بهم، كذلك الحصول على الأرباح.

ثانيا: أهداف البنوك

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم قيمة السهم في السوق الأوراق المالية مما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات او كلاهما معا.[1]

- يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حم معاملاته وزيادة نشاطاته؛
- قدرة السيولة في البنوك بالوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان؛
- إن محاولة التوفيق بين السيولة والربحية تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية؛
- تجعل البنوك نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر مثل مخاطر التصفية الإجبارية، لأنه إذ حدث أي خلل فإن الجمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

للبنك اهداف أخرى نذكر منها : [2]

- من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها هو جذب الزبائن وكسب ولائهم وثقتهم، لأن الزبائن هم أساس ما يقوم به البنك، فبدون زبائن، لا عمل للبنك، بدون سوق مستهدف، وبدون العميل المستهدف، والبنك ليس لديه خدمة أعمال.
- يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، وغالبًا ما تكون الربحية على رأس أولويات الصناعة المصرفية.
- عادة تضع البنوك بعض الأهداف الاستثمارية، وهي السعي لتحقيق الربح، وفرض القيمة السوقية لأسهم البنوك، والنمو والتطور، عند الاستثمار في أسهم البنوك، وعندما يرتفع سعر السهم، سيكسب البنك المال، وسيكون هناك المزيد. المستثمر.
- نحن ملتزمون بتطوير مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب لجذب الأموال وادخارها وتجميعها على شكل مشاركة ومساعدة الأفراد على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية.

[1] محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، جامعة القدس المفتوحة، دار الابتكار، للنشر والتوزيع، 2016، ص48

[2] https://www.google.com/amp/s/e3arabi.com 19/06/2022 22:27h اهداف البنوك تاريخ الاطلاع 22/06/2022

المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها

اولا: أنواع البنوك

1. من حيث طبيعة النشاط:

- البنوك المركزية: ويعرف البنك المركزي على أنه: "بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على البنوك، وبنك الإصدار لأنه له سلطة اصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة وهو يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية العمليات المصرفية، وهو الإدارة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

و هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك، ووكيل مالي الحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد[1] وبالرغم من التسميات المختلفة التي عرفها هذا البنك في مختلف دول العالم والتي من بينها : البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية البنك الاحتياطي في الهند وفي بعض الدول عرف المؤسسة النقد ، إلا أن الاسم الغالب في معظم الدول البنك المركزي[2]

وغالبا ما نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية، ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة ويعتبر بنك ريكس السويدي 'Riks Bank' أقدم البنوك المركزية غير أن بنك إنجلترا (1694) يعد بنك الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي.

- البنوك التجارية: تمثل البنوك التجارية القسم الأكبر في النظام المصرفي وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل بعد البنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة ويؤثر في قدرتها على خلق النقود والودائع وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلالية مالية تسمى "بنوك الودائع" و"البنوك الائتمان" لأنها تقدم قروض عن طريق خلق الودائع تطبيقا لمقولة القروض تخلق الودائع.

و هي نوع من الوساطة المالية، مهمتها الأساسية تتمثل في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، وهذا ما يتيح لها القدرة على إنشاء نوع خاص من نقود الودائع [3]

- البنوك الصناعية: وهي تهدف بصفة عامة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة والغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل؛

---

[1] مجيد ضياء الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 2000، ص244

[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 11

[3] طاهر الطرش، مرجع سبق ذكره، ص 160

- ❖ البنوك العقارية: تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية بما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد بسبب نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأمد أيضا؛
- ❖ البنوك الزراعية: هي تلك المؤسسات المالية التي تتولى تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض قصيرة الأجل إلى المزارعين والفلاحين، وذلك لدعم انشطتهم الزراعية بهدف تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه لتقديم السلع والخدمات الزراعية؛
- ❖ البنوك والصناديق التوفير: وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم بمنح القروض الصغيرة أيضا الجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

2. من حيث شكل الملكية (الوضع القانوني): وتنقسم إلى ما يلي[1]

- ❖ البنوك العامة: هي البنوك التي تملكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها، ومن أمثلتها: البنك الوطني الجزائري، بنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الوطني؛
- ❖ البنوك الخاصة: وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة؛
- ❖ البنوك المختلطة: وهي البنوك التي تشترك في إدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعتمد على امتلاك ½ رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

3. من حيث جنسيتها:

- ❖ البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى الأشخاص طبعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها؛
- ❖ البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك؛
- ❖ البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة مثل: صندوق النقد العربي؛
- ❖ بنوك وصناديق الدولية: وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي.

[1] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص10

4. من حيث تفرعها:

- ❖ البنوك المنفرد: وهي البنوك ذات المركز الواد تمارس فيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع؛
- ❖ البنوك المتفرعة محليا: وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها؛
- ❖ البنوك المتفرعة إقليميا: وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد؛
- ❖ البنوك المتفرعة عالميا: وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها المنتشرة (محليا وإقليميا وعالميا) والسائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة وازدياد الفرص أمام لاجتياز الأزمات المحلية لاتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية.

5. من حيث شرعية العمليات:

- ❖ بنوك تقليدية: وهي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع ومنح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل الفائدة على الوديعة لأنها تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات من خصم الأوراق المالية، فتح اعتمادات مستندية، شراء وبيع العملات؛
- ❖ البنوك الإسلامية: عرفت اتفاقيات انشاء الاتحاد الدولي للبنوك إسلامية في الفقرة الأولى في المادة الخامسة البنوك الإسلامية ب:" يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعدم التعامل بالفائدة أخذ أو عطاء".

ثانيا: وظائف البنوك

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو مؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة، من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة وهي "نقود الودائع" ومن هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية، جمع الودائع، خلق النقود ومنح القروض.

1. الوساطة المالية: هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقترضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تلحق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد والمؤسسات ومنحها على شكل قروض لأصحاب العجز

المالي وتعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين الطرفين متناقضين من حيث السيولة والربحية والمخاطر تعتبر صانعة التمويل والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة[1]؛

2. جمع الودائع: يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك، والودائع تمثل جزء الفائض من مداخيل بعض العائلات والمؤسسات والمحتفظ بها في البنك وقد تكون لفترات مختلفة طويلة، متوسطة، قصيرة الأجل وتمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل[2]؛
3. انشاء النقود: يعتبر انشاء أو خلق النقود من أهم الوظائف البنكية، "فهي العملية التي يتم بواسطتها انتاج السلع المستعملة في تداول السلع والخدمات"، فعلى عكس النقود القانونية، فإن نقود الودائع يتم انشاءها من طرف البنوك التجارية وهي عبارة عن نقود انتمائية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا، وكما هو الحال بالنسبة لإصدار النقود القانونية فإن البنك التجاري لا يستطيع انشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول؛
4. منح القروض البنكية: يعتبر منح القروض من أهم الوظائف التي يؤديها البنك، وقد تكون هي الغاية التي من أجلها أوجد البنك، فالودائع البنكية لا معنى لها إذ لم توظف في شكل قروض تمنح لتمويلها مختلف نشاطات الاقتصاد.

إلى جانب ذلك تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال وخدمات تقدمها لعملائها وهي المتعارف بتسميتها بعمليات البنوك أو الأعمال المصرفية.

كما تقوم البنوك بعدة وظائف أخرى من بينها:[3]

- ❖ يقدم البنك خدمات متعددة في مجال دراسات المنفعة الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال؛
- ❖ التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية؛
- ❖ شراء الصكوك الداخلة والخارجة؛
- ❖ منح قروض للعملاء الراغبين في شراء منزل؛
- ❖ التكفل باسترجاع مستحقات الزبائن بالنيابة عنهم.

[1] بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص06

[2] واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص06

[3] فلاح حسن الحسيني مرجع سبق ذكره، ص34

كما يتوفر البنك على وظائف مصرفية منها :[1]

- ❖ تقديم قروض استهلاكية؛
- ❖ الإدارة النقدية للمشروبات التأجير التمويلي؛
- ❖ المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة؛
- ❖ بيع الخدمات التأمينية.

الشكل رقم 06: توضيح وظائف البنك التجاري

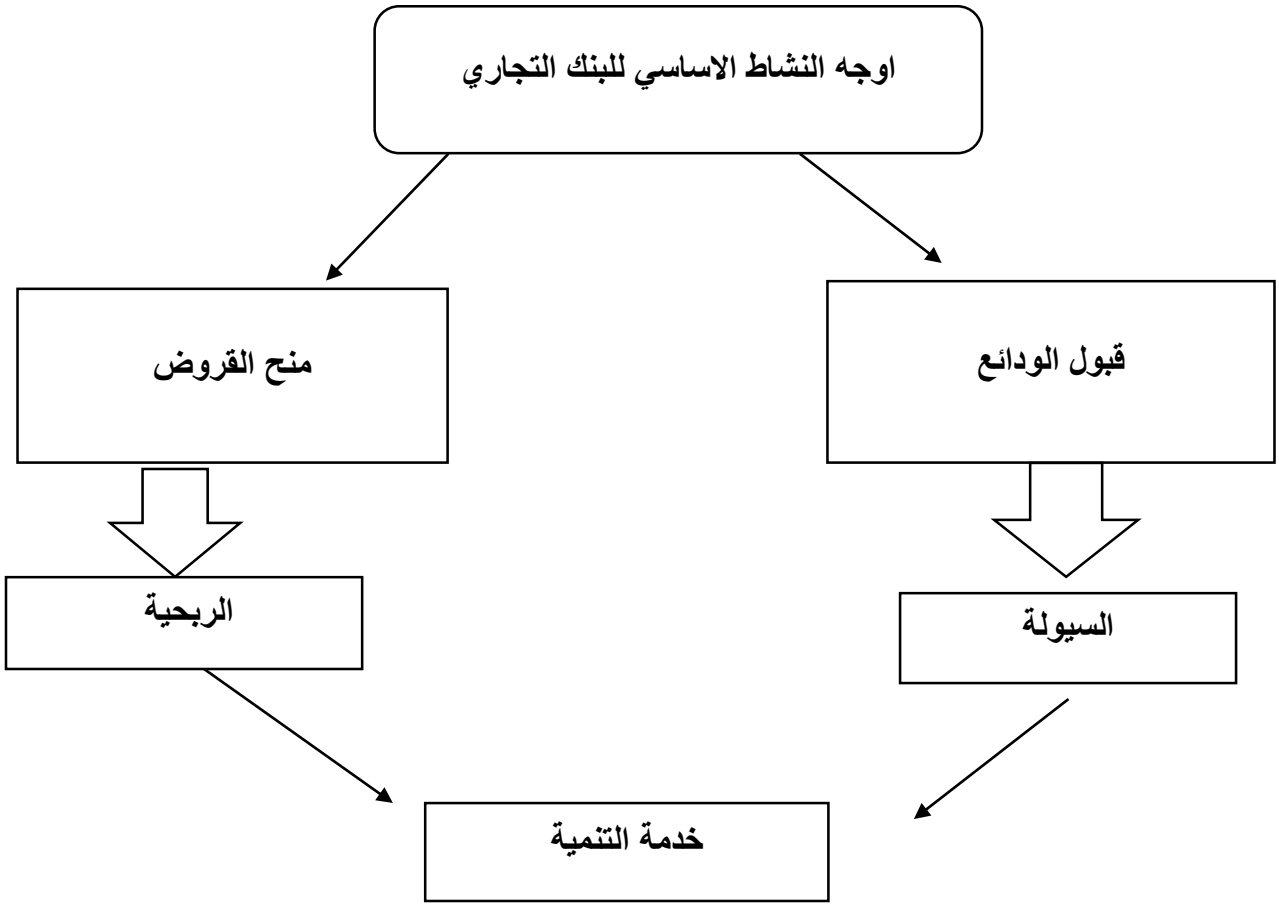

المصدر: عبد الغفار حنفي، بورصة الاوراق المالية ، اسهم . سندات . وثائق الاستثمار . الخيارات،الاسكندرية (مصر):دار الجامعة الجديدة للنشر غزة-المكتبة المركزية2003، ص46

[1] نفس المرجع السابق، ص25

المبحث الثاني: البنوك وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث طرق

1. **التمويل الذاتي:** يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة وتطورها، حيث أنه يضمن توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصدر خارجية لتلبيتها.[1]

التمويل الذاتي= النتيجة غير الموزعة+ الإهتلاكات+ المؤونات ذات الطابع الاحتياطي.[2]

- ❖ يمكن للمبادرين العاطلين عن العمل إنشاء مؤسسة صغيرة ممولة تمويلا كاملا من أموالهم الخاصة حيث يتمتعون بجميع المزايا الضريبية المنصوص في البرنامج.[3]

2. **التمويل الثنائي:**

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- ❖ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛
- ❖ قرض بدون فائدة تمنحه وكالة أونساج.[4]

وفي الجدول التالي يبين مستويات التمويل الثنائي:

---

[1] شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص02

[2] نفس المرجع السابق، ص5

[3] الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، دليل انشاء المؤسسة، ص11 29: 14 ,11.06.2022 le http://www.and.dz

[4] سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، مساهمة وكالة ansej في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة المعرفة، المجلد 04، العدد02، جامعة درابة أدرار، الجزائر، ص177

الجدول رقم 10: مستويات التمويل الثنائي

1- التمويل الثنائي Financement Mixte	المساهمة الشخصية Apport personnel	القرض بدون فائدة Prêt non rémunéré
المستوى I أقل أو يساوي 5000000 دج	%71	%29
المستوى II ما بين 5000001 دج و 10000000	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع سطيف 24-28 جوان 2018.

3. التمويل الثلاثي:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة ثلاث أطراف وهم الشباب والبنك والوكالة (وكالة أونساج) ويتكون من:

- ❖ المساهمة الشخصية للشاب؛
- ❖ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ❖ قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100% لكل القطاعات.[1]

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي يتكون من مستويين يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم11: مستويات التمويل الثلاثي

1- التمويل الثلاثي Financement triangulaire	المساهمة الشخصية Apport personnel	القرض بدون فائدة Pret non rémunérè	القرض البنكي Pret Bancaire
المستوىI أقل أو يساوي 5000000 دج	1%	29%	70%
المستوىII ما بين 5000001 دج و 10000000 دج	2%	28%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص178

المطلب الثاني: استراتيجية ومتطلبات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

تكثيف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام ب:

- ❖ توفير أدوات ودعائم تسيير القرض.
- ❖ تطوير للمؤسسات وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ إعداد السياسة الإقتراضية للبنك بما يتماشى والاهداف العامة المسطرة.
- ❖ العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- ❖ الحث إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل الايجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية:
  - ❖ الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
  - ❖ إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - ❖ مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول الأسواق الأجنبية.
  - ❖ الدخول إلى الأسواق المالية.

التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.[1]

[1] برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012، ص ص121-122

ثانيا: متطلبات علاقة دائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة والتعاون بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك، لابد من توفر الشروط الأساسية التالية:

- ❖ تحقيق علاقة قوية ودائمة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتي تركز على الشفافية والحوار والثقة كأحد أهم مبادلها.
- ❖ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم كل المعلومات الضرورية للبنك الحسابات السنوية، الوضعية المالية، التزاماتها تجاه البنوك الأخرى.
- ❖ على البنوك التقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية القواعد التنظيمية لمنح القروض.
- ❖ على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة، التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة.
- ❖ تجنب البنك لأي تعطيل وتقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي:

- ❖ الاستخدام الجيد والدقيق لأدوات التحليل المالي.
- ❖ المعرفة الجيدة للمسيرين ومحيطهم.
- ❖ طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر.
- ❖ المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة.
- ❖ تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك.
- ❖ دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض.
- ❖ المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر.

المطلب الثالث: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نميز بين نوعين أساسين يمكن أن يتحدد من خلاهما طبيعة العلاقة التي ترابطهما البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:

1. **النموذج الأمريكي:** من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:
   - ❖ كل عملية فرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة؛
   - ❖ يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية؛
   - ❖ يتم تسيير خطرا القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها؛
   - ❖ يتم التقليل من أثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك؛
   - ❖ نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطرا القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة؛

   ومن أكثر الدول استعمالا لهذه النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطى فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تحويل الاقتصاد الأمريكي.
2. **النموذج الألماني:** تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:
   - ❖ تتحدد العلاقة بين البنوك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية؛
   - ❖ تتطلب عملية تدارك البنك لخطرا الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة؛
   - ❖ يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة؛
   - ❖ يتم التقليل من الاثار المتحملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية. وتعتبر البنوك من أهم البنوك تطبيق لهذا النموذج. أين تحتل هذه الأخيرة مكانة

متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدر القروض المصرفية.[1]

الجدول رقم12: الفرق بين النموذج الأمريكي والألماني

النموذج / المعيار	النموذج الأمريكي	النموذج الألماني
العلاقة	عقد مستقل بين البنك والمؤسسة	الشراكة المالية بين البنك والمؤسسة
تدارك الخطر	القيام بدراسات موحدة	المعرفة المعمقة للمؤسسة
تسيير خطر القرض	الشروط التعاقدية	تدخل البنك الايجابي
التقليل من خطر التمويل	تنويع محفظة قروض البنك	المتابعة، المراقبة المستمرة، تبادل المعلومات بين البنك والمؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التعاريف السابقة.

ثانيا: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها

نهتم هنا بمناقشة ومعرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك، حيث يتم تقسيم تطور م. ص. م إلى عدة مراحل يمكن من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة الصغيرة المتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخرى

1. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة:

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا، وذلك للأسباب التالية:

- ❖ المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ومالها من آثار سلبية على مردودية المؤسسة.
- ❖ الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.
- ❖ عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية.

[1] عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2007، ص65

- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء وفي هذا الإطار تشير الدراسة التي قام بها بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي إلى أن خطر تمويل هذه المؤسسات هو مرتفع جدا، حيث أكثر من 35 % من هذه المؤسسات تفشل خلال الخمس سنوات الأولى من إنشائها.

2. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي في مرحلة النمو والتوسع:

على خلاف علاقة البنك مع المؤسسات الحديثة النشأة والتي تتميز بالحذر من جانب البنك فإن هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو والتوسع وذلك نتيجة الأسباب التالية:

- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات.
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القرض.
- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية، وعلى تحديد نوعية علاقاتها مع الموردين والعملاء.
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.

المبحث الثالث: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلجأ المؤسسات في عملها إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتي

أولا: مصادر الداخلية (التمويل الذاتي): المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة ماهي في الواقع إلا عبارة عن الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة والذي يمكنه لها التصرف فيه، وهماك من مجموعة من التعاريف الخاصة بالتمويل الذاتي من بينها:[1]

1. التمويل الذاتي: هو وسيلة تمويلية جد هامة وهو أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر؛

- ❖ التمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع، وهو تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهو استخدام السيولة.

ويتمثل ذلك في الأرباح الغير موزعة وأقساط الاهتلاكات المؤونات.

- ❖ الأرباح غير الموزعة: الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة تقسم إلى قسمين، قسم يوزع على المساهمين والعمال والقسم الآخر يبقى كالاحتياطات توضع تحت تصرف المؤسسة يسمى بالأرباح غير الموزعة هذه الأخيرة تعتبر من إحدى الوسائل التمويلية الذاتية وتشمل جميع أنواع الاحتياطات؛
- ❖ أقساط الاهتلاكات: يمكن تعريف أقساط الاهتلاكات بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع أي أن المؤسسة تقوم بشراء آلات ومعدات لا تستهلك في الحال بل تستهلك خلال فترة زمنية معينة، ولذلك فإن ثمن هذه المعدات والآلات توزيع على عدد من السنوات المقدرة لحياتها الإنتاجية؛
- ❖ المؤونات: وتكون المؤونات من أجل معرفة تدني الأموال غير الاهتلاكية (شهرة المحل) وتسمح بالتسجيل المحاسبي للمصاريف ذات الطاب التأكيدي يجب معرفة قيمها، وتستعمل كذلك كاحتياجات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف.

اعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي يعطي لها كامل الحرية في اختيار نوع الأنشطة التي ترغب في تمويلها، ولا يحملها أي تكلفة، يؤدي هذا النوع من التمويل إلى الاستفادة من التقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب إعادة استثمار الأموال، لكن مع ذلك يعتبر هذا الأسلوب في غير كافي لذا تلجأ المؤسسات إلى الاستفادة من تقليل العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب إعادة استثمار الأموال، لكن مع ذلك يعتبر هذا الأسلوب غير كافي لذا تلجأ المؤسسات إلى التمويل الخارجي.

[1] عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2006، ص48

2. المدخرات الشخصية: يلجأ أصحاب المؤسسات إلى مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية وبالأخص في مرحلة الانطلاق وكثيرا ما يعتمدون على قدراتهم الخاصة في الأموال الخاصة بالمؤسسين أو على القروض العائلية أو على الاقتراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.[1]

ثانيا: المصادر الخارجية (التمويل الخارجي)

هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

1. تمويل قصير الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، وتتمثل مصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي: [2]

أ. الائتمان التجاري: يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة؛

ب. الائتمان المصرفي: يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي تقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها التجارية ويتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ الحسابات الجارية المدنية: وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف التجاري؛
- ❖ خصم الأوراق التجارية: حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسييل الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الإسمية للكمبيالة وإعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة؛
- ❖ الاعتماد المستندي: في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الاعتماد نيابة عن العميل المستورد.[3]

2. تمويل متوسط الأجل: يعتبر التمويل المتوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل متوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيده فترة سدادها عن السنة وتقل

---

[1] قاسم كريم، آمرزيق عدمان، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17-18 أفريل2005 حول دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص543

[2] أيمن شنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص55

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص99

عن 5 سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة كالاستثمارات.[1]

ويتمثل التمويل متوسط الأجل في: [2]

أ. القروض المصرفية متوسطة الأجل: تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل، حيث تتمثل القروض المصرفية متوسطة الأجل في القروض التي تتراوح مدتها من 1 إلى 5 سنوات وأحيانا إلى سبعة، ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل: شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة،..إلخ؛

ب. التمويل باستئجار الاعتماد الإيجاري: يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها التمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية، والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة وهناك عدة أنواع من الاعتماد الإيجاري أهمها:

- ❖ البيع وإعادة التأجير: هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين أو شركة تأجير مستقلة ومعتمدة لهذا الغرض وبمقتضاه تقوم المؤسسة ببيع أصل على الطرف الآخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة الأصل لاستثمار ويبقى الأصل بحوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل؛
- ❖ التأخير التشغيلي: وهو ومصدرا تمويليا للمستأجر بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه كما يؤمن له خدمة الصيانة التي تأخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار؛
- ❖ التأجير التمويلي: وهو مصدر تمويليا للمؤسسة يعوضها عن الاقتراض لامتلاك الأصل وتقتصر التزاماتها على تدبير قيمة الإيجار.

3. تمويل طويل الأجل:

تلجأ المنشأة أو المؤسسة إلى تمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي المستحسن اتفاقه على الموجود الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعدة مدة تزيد من العام الواحد ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل وذي كثر ما يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على التمويل طويل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء لعمليات الحالية أو الأغراض التوسع.[3]

---

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية،1997، ص6

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص429

[3] ايمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص67

وتتكون مصادر التمويل طويل الأجل من نوعين أساسين هما، أموال الملكية وأموال الاقتراض وسوف نعرض كل واحدة على حدى:

أ- أموال الملكية:

تعريف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين، في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

❖ الأسهم العادية:

قبل التعرف على الأسهم العادية لا بد التعرف على السهم بصفة عامة فالسهم هو سند لحامله ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية وحق الاطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول.

"يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة تسويقية وقيمة دفترية".[1]

❖ الأسهم الممتازة:

تعد الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق الملكية المشروع إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية فقط.[2]

ب- الاقتراض طويل الأجل: [3]

يعتبر الاقتراض طويل الأجل عبء ومديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين: السندات- القروض طويلة الأجل.

❖ السندات:

هي صكوك تعرف بموجبها الشركات المصدرة لها يونيتها إلى الشخص الذي يملكها بمبلغ يعادل القيمة المحددة في السند وتعدها بالسداد في نهاية الفترة المتفق عليها في السند، ولحاملي السندات بعض الحقوق منها لهم الحق في الحصول على الفوائد قبل دفع أي توزيعات لجملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية، حق الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة تتصف السندات بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة مع حاملي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

❖ القروض طويلة الأجل:

تحصل المنشأة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصايف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر، يتم من خلالها انتقال الأموال من المقترض ويتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص180

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص17

[3] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامة للنشر والتوزيع،2008، ص87

سداده مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه ولا تختلف الأثار والمزايا وعيوب القروض طويلة الأجل عن السندات، فكلاهما مصدر خارجي للتمويل طويل الأجل بالنسبة للمنشأة[1].

المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات لتمويل نشاطاتها إلى قروض بنكية بأشكال عديدة والأغراض مختلفة، وتختلف أنواع القروض التي تمنحها البنوك حسب هذه الأغراض، لذلك فإنه يمكن للبنوك أن تمنح قروض موجهة لتمويل النشاطات الاستغلالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن أن تمنح قروض لتمويل نشاطاتها الاستثمارية.

أولا: قروض الاستغلالية: نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا.

1. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه:[2]

أ. تسهيلات الصندوق: يمنح هذا النوع من القروض للحد من صعوبات السيولة المؤقتة التي تواجهها المؤسسة، وعادة ما تنجم هذه الصعوبات عن الغارق الزمني الموجود بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة، فتهدف تسهيلات الصندوق على أن تبقي رصيد المؤسسة دائنا لحين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة فيتم إقطاع مبلغ القرض ولا تتجاوز في الأحوال العادية مدة هذا القرض بضعة أيام من الشهر، وتحسب مصاريف هذا القرض على أساس الاستعمال الفعلي لمبلغ القرض.[3]

ب. المكشوف: هو اتفاق بين البنك والمؤسسة الاقتصادية بحيث تتمكن المؤسسة الاقتصادية من خلاله من سحب واستخدام مبلغ يفوق ما لديها في حسابها البنكي بقيمة تعادل ما أتفق عليه، ويعتبر هذا المبلغ قرض قصير الأجل، وفي العادة يكون أقل من سنة واحدة ومن الممكن أن يطلب البنك من المؤسسة بعض الضمانات مقابل منحها هذا النوع من القروض.

ت. القروض الموسمية: تمارس بعض المؤسسات الاقتصادية أنشطة موسمية، وهو ما يجعل مد خلاتها النقدية غير موزعة بشكل منتظم على طول السنة وأحسن مثال على ذلك هي الأنشطة الفلاحية التي نلاحظ فيها فارق زمني كبير بين التدفقات النقدية الداخلة التي تحدث مرة في السنة، في مدة زمنية لا تتعدى الشهر الواحد، هذا ما يختلف عجز مؤقت لخزينة المؤسسات الممارسة الأنشطة موسمية، فتلجأ إلى طلب التمويل عن طريق القروض الموسمية

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص87

[2] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة، 06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص58

[3] شعبان محمد، مرجع سبق ذكره، ص25

والتي صممت لحل مشكلة هذه الأنشطة ويشترط البنك لمنح هذه القروض مخطط التمويل يوضح التوزيع الزمني للتدفقات النقدية لهذا النشاط.[1]

ث. قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط الأسباب خارجية.[2]

ثانيا: قروض الاستثمار: وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة التي تعتمدها المؤسسات من أجل تغطية احتياجات من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية، حيث نذكر نوعين من التمويل بالقروض هما:

1. التمويل بالقروض متوسطة الأجل:[3]

توجه القرض المتوسط الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوا تمثل الألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول (مدة القرض)، ويلاحظ أن من أهم ما يميز هذه القروض هي فترة السداد التي ذكره أنها تتراوح بين 1 سنة و10 سنوات إضافية إلى الضمان، حيث أن البنوك والشركات التأمين تطلب ضمانا يتراوح بنسبة 30% و60% من قيمة القرض وكثيرا ما يمنح للمقرض امتيازات من المقترض تتمثل في منحه الأولوية في شراء الأسهم العادية عند إصدارها.

- القروض القابلة للتعبئة:[4] وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه وذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة ما دية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.
- القروض الغير قابلة للتعبئة:[5] وهي القروض التي تكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر (مخاطر أزمنة السيولة)، ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز الخزينة.

2. التمويل بالقروض الطويلة الأجل:

يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة منها، وفي الغالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ المشروع أما

---

[1] شعبان محمد، مرجع شبق ذكره، ص26

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص61

[3] محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص294

[4] أيمن شنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص58

[5] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص09

مدته فتفوق 7 سنوات وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى الكفالة، الرهن الحيازي، وأحيان الكفالة المصرفية.[1]

المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشاكل والمعوقات تقف أمامها وتتعدد هذه الصعوبات منها ما هو متعلق بالجانب الإداري كضعف كفاءة الطاقم المسي، وعوائق متعلقة بالعقار الصناعي ومشاكل تسويقية وغيرها، غير أن المعوقات التمويلية من تعد من أهم المشاكل التي تعتبر في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فصعوبة الحصول على التمويل اللازم ظل يؤرق كاهل هذا القطاع، منها ما هو متعلق بطبيعة هذا النوع من المؤسسات وأخرى خارجية يفرضها المحيط الخارجي كصرامة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنوك المانحة للتمويل وتعقد إجراءاتها وفيما يلي عرض الأهم العراقيل التمويلية التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وفي الجزائر خاصة.[2]

1. الاعتماد على المصادر الداخلية والتمويل غير الرسمي:

تعتمد أغلب المؤسسات صغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على المواد الذاتية والمخدرات الشخصية الأصحاب، حيث أثبتت العديد من الدراسات منها دراسة فرنسية أن 32% من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمدت في تمويلها على التمويل الذاتي، بينما اعتمدت 39% منها على التمويل البنكي، كما تشير دراسات إلى أن ما بين (59%- 98%) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية تستخدم مصادرها الخاصة في تمويل أنشطتها وفي حالة عدم كفاية التمويل الذاتي يلجأ صاحب المؤسسة إلى السوق غير الرسمية بسبب الصعوبات والعراقيل الموجودة في سوق التمويل الرسمي، غير أن هذا السوق تتخلله عدة صعوبات ومشاكل كارتفاع معدلات الفائدة واعتماد على القروض القصيرة الأجل.

2. محدودية التمويل الداخلي:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تمويلية أو ما يعرف بالفجوة التمويلية (financing gaps) في حدود 90% من احتياجاتها التمويلية في ظل إحجام البنوك والمؤسسات التمويلية عن تقديم التمويل اللازم العامة المؤسسات سواء الغرض شراء الأصول أو تمويل رأس المال العامل لافتقارها لعنصر الضمانات.

3. ضعف الجانب التشريعي والتنظيمي للقطاع التمويلي:

[1] محمد صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره، ص04

[2] بوساق أحمد، لخلف عثمان، معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 03، العدد الأول، 2021، ص536

ويمكن ذلك في عدم تطور الوساطة المالية وغياب عدد من الأدوات التمويلية العامة بالنسبة المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التي تربط بعلاقة سابقة بالبنوك وتركز على تمويل مشاريع التوسع والتحديث، بدل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة.

4. عدم ملائمة صيغ التمويل البنكي:

غالبا مصادر التمويل الداخلية سواء الاحتياطات والأرباح المتراكمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الدعم من الأقارب لا تسر كل الاحتياطات التمويلية لها فتلجأ سوق البنكي الذي يظهر تحفظا حيال تقديم التمويل هذه المؤسسات، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات الأصول الرأس مالية الكبيرة والذي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة وهل أهم الأسباب عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك ما يلي:

- ضعف الضمانات لدى هذه المؤسسات؛
- ارتفاع تكاليف الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة المالية وافتقارها للتعامل مع النظام المصرفي؛
- ارتفاع تكاليف المعاملة المصرفية بسبب انخفاض مبلغ القرض والإجراءات الإدارية المعقدة؛
- ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني؛

5. ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية:

في كثير من الدول النامية وفي الدول العربية على وجه الخصوص ترجع قلة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لعدم تمكن البنوك من التعامل مع هذا النوع من القروض سواء لغياب أو ضعف القدرات الغنية لديها أو لاستخدامها استراتيجية أو نماذج اقراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية تلك المؤسسات.

6. إحجام البنوك التقليدية على التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث ترى البنوك عدم جدوى التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بسبب ضالة حجم معاملاتها من جهة وارتفاع درجة مخاطرة القروض الممنوحة لها من جهة أخرى، وفي تحقيق قام به البنك الدولي أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إنشائها بأموال خاصة بسبب صعوبة القروض البنكية.

7. إشكالية عدم تماثل المعلومات:

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات بين طالبي التمويل ومانحيه من أكثر المشاكل تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي أن المقترض يملك معلومات أكثر من المقترض فيما يخفي المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه، إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، إذ ترى البنوك بأن المعلومات المقدمة غير كافية لمنح القرض، فيما ترى المؤسسات أن تلك البنوك مجحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة دون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات، والتي تجعلها غالبا لا تمسك دفاتر محاسبية على اعتبار أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في تقديم صورة شفافة وواضحة عن المؤسسة، وتقديم صورة ضبابية ومهمة يعيق حصولها على التمويل البنكي، وتظهر ردة فعل البنوك تجاه نقص المعلومات من

خلال فرض أسعار الفائدة مرتفعة لتعويض الخطر الذي تتوقعه من خلال تعاملها مع هذه المؤسسات التي لا يمكنها تحمل هذه الأسعار، ونتيجة لذلك يتم رفض غالبية المشاريع نظرا لارتباطها بالخطر، وبالتالي كلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله، نتيجة تخوف البنوك من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل الازم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق للإطار المفاهيمي للبنوك وذكر أنواعه ووظائف، إلى أهمية وأهدافه، وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمن بذكر العلاقة التي تربط بينهما.

ومن خلالها تناولها طرق تمويل هذه المؤسسات عن طريق منح قروض استغلال وأخرى استثمار حسب الفرض من القرض وذلك بهدف تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الاستراتيجيات البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ذكر النماذج الأساسية المحددة لعلاقتهم وبهذا يجب تخطي كل المعوقات والمشاكل التمويلية التي تواجه هذه المؤسسات ولهذا فإن كل دولة قامت بتوفير هياكل داعمة للبنوك وتشجيع تطور ونمو هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها CNAC.ANSAJ . ANGEM. ANDPME.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها تبين لنا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل الوقوف أكثر على طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بدراسة ميدانية تطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس "645" وهذا لأهمية فيما يخص الودائع والسيولة التي يتوافر عليها وعدد القروض التي يقدمها من خلال الخطوات وكذلك الضمانات التي يطلبها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس "645" من خلال نشأته وتعريفه وهام والأهداف المسطرة من قبله، وأسلوبه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبناءا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: دراسة وتحليل تمويلات الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني من أهم البنوك على مستوى الوطني لماله من أهمية اقتصادية واجتماعية، حيث يقوم بعمليات جمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسيرها، ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق الى نشأة وتعريف البنك والوكالة المستقبلة وكذلك المهام والهداف المسطرة من قبل الوكالة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

سنحاول في هذا المطلب التطرق على نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساس لها , والتشريع التجاري الذي يخص الشركات الخفية مالم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها , حيث أسس برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ومن خلال المادة السابعة , سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدرة 20 بالمائة حيث تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة سنة وحتى سنة قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي16 فيفري أصبح البنك الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيق السياسة الحكومة في هذا المجال وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم وتسير وفقا لقوانين 88 -01

12جانفي 1988 وقانون التجاري. وبقيت تسمية بالبنك الوطني الجزائري وباختصار ب و ج بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة وحددت مدته 99سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. [1]

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة الأسهم تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بالضبط في 13-06- 1966 .

وقد اتسع البنك كثيرا اتسع فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفق القانون 88 01 بتاريخ 12-01-1988 وتم إدراج ذلك في قانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك و القروض و تم تعديل هذا القانون وكان اخر تعديل في 12-04-1993 رقم 08-93 وتم ابراز القانون في النصوص و المقررات خاصة بالبنوك كما أن البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك الوديعة وأيضا يقوم بعمليات التبادل و القروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط ب – و – ج.

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة المستقبلة وهيكلها التنظيمي

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى تعريف بالوكالة المستقبلة وهيكلها التنظيمي

أولا: تعريف بالوكالة بومرداس

وكالة بومرداس من الوكالات التابعة للبنك الوطني الجزائري رقم 645 المتواجد مقرها بشارع ابن باديس لمدينة بومرداس والتي أنشأت سنة 1985 تضم حوالي 35 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري –بومرداس–

الجدول رقم13: توزيع موظفي وكالة بومرداس

Director regional	01	المدير
Director odjoint	12	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef section	03	رؤساء الأقسام
Charge detrude	03	مكلفون بالدراسة
Guichier	10	أعوان الشبابيك
Caissier	03	أعوان الصندوق
Pré-emploie	04	عمال مؤقتين
apprentice	03	عمال ممتهنون
Femme de ménage	03	عمال النظافة
Total	**33**	**المجموع**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، وكالة بومرداس 645

ثانيا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645

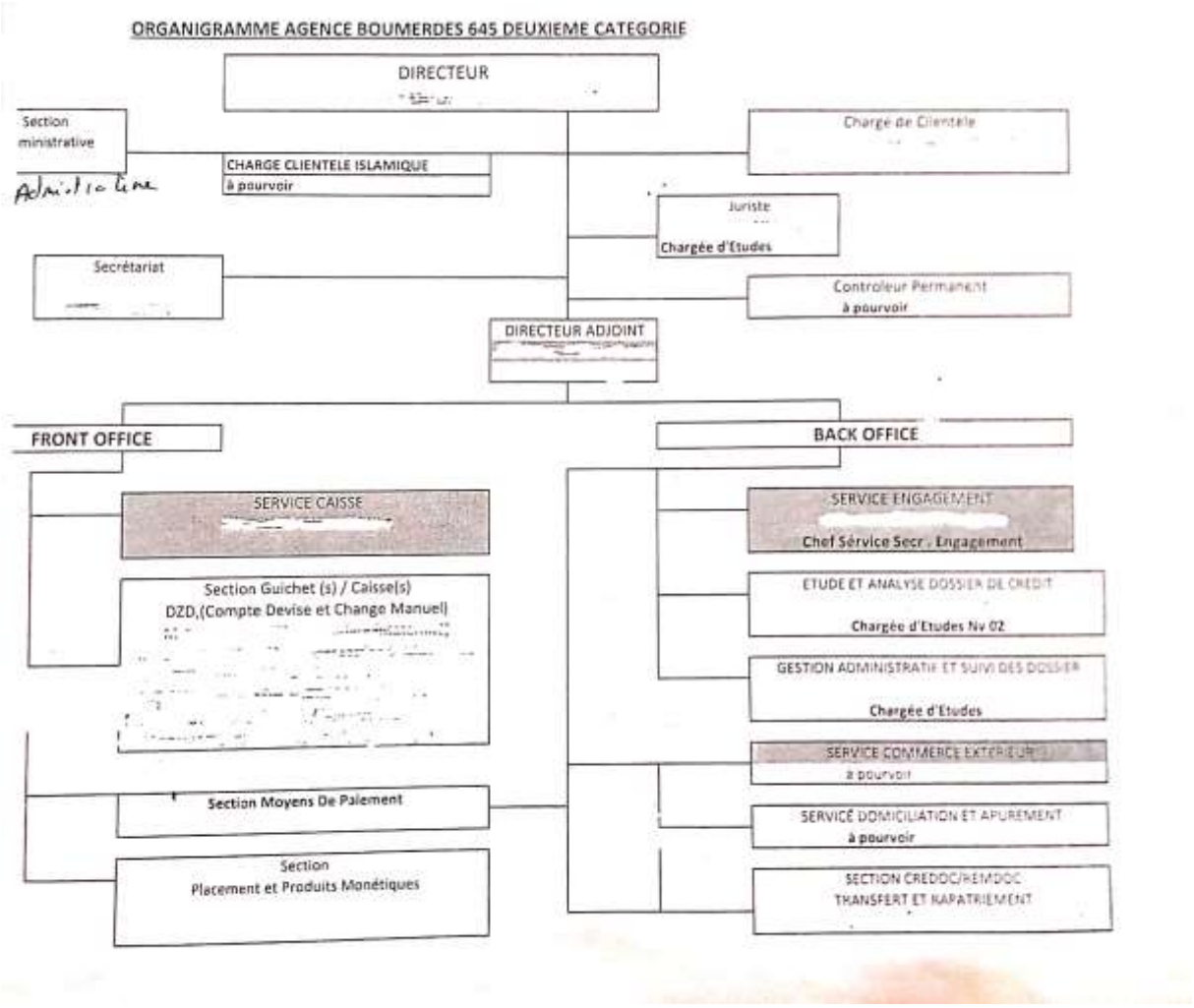

المصدر: من وثائق المؤسسة

تتألف الوكالة من عدة أقسام نوضحها كما يلي:

1. الإدارة العامة: وهي مكونة من

- ❖ المدير العام؛
- ❖ المدير المساعد.

2. قسم النشاط الإداري: هو تحت إشراف المدير مباشرة ويشمل بدوره

- ❖ المستغل الرئيسي المكلفون بدراسات؛
- ❖ معلومات تجارية؛
- ❖ أهداف الاستغلال؛
- ❖ عملاء استلام المال؛
- ❖ مراقبة القرض.

3. قسم دراسة وتحليل الأخطار: وتضم كل من

- ❖ الخلايا 1-2- 3؛
- ❖ المكلفون بالدراسات؛
- ❖ المكلفون بالدراسات حسب وظيفة وحجم فعالية الفرع.

4. قسم السكرتارية ويشمل عدة فروع:

- ❖ رئيس المصلحة أو الفرع؛
- ❖ فرع المنازعات القانونية؛
- ❖ فرع حافظة الأوراق التجارية.

وهذا القسم يشرف عليه المدير المساعد مباشرة كما يمكن المدير العام التدخل في حالة اللزوم

5. قسم العملية على الصندوق: وله أيضا فروع خاصة به

- ❖ رئيس المصلحة أو القسم؛
- ❖ فرع الواردات؛

- ❖ فرع تحويل الأموال؛
- ❖ فرع القايضة والديون؛
- ❖ فرع الأيام المحاسبية؛
- ❖ الإحصاء والتحقيق؛
- ❖ والمدير العام هو المشرف المباشر على هذا القسم.

6. قسم العملات التجارية الخارجية: ويشمل مصلحة وفرعين وهم
   - ❖ مصلحة التوظيف والتصريف للعملة؛
   - ❖ فرع الاعتمادات المستندية.
7. قسم الصندوق الرئيسي: ويشمل
   - ❖ رئيس المصلحة أو القسم؛
   - ❖ المكلف بالصندوق الرئيسي (الدينار الجزائري)؛
   - ❖ المكلف بالصندوق الرئيسي (العملة الصعبة)؛
   - ❖ المكلف بالصندوق؛
   - ❖ مرافقة الحراسة؛
   - ❖ سائق السيارات المدرعة؛
8. شباك الإسلامي
9. أمانة المدير
   - ❖ مكتب التوجيه، السائق، مجمع الهاتف الرئيسي، عمال البنك.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: المهام والأهداف المسطرة من قبل الوكالة

في هذا المطلب سنحاول التطرق بعض المهام والأهداف الخاصة بوكالة البنك الوطني الجزائري من خلال الفروع التالية:

أولا: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك كما يقوم بالتعامل مع البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات القرف مع العملاء الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تضم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان المساعدة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة وعليه من الممكن ان يعمل لوحده أو بالتعاون مع المؤسسات أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخرج أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه، م من بين المهام نذكر:

- تشغيل الأموال، الاكتتاب، التسيير، الاحتفاظ وبيع القيم العقارية وكل منتج مالي؛
- عملية الصرف على الذهب والمعادن النفيسة؛
- المجلس، الهندسة المالية وبصفة عامة كل الخدمات التي من شأنها تسهيل ابتكار وتطوير المؤسسات؛
- يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية ممارسة نشاطها في الجزائر بتبيان قانونها الأساسي وفق ما جاء به القانون الخاص بالتعدد والقرض.

ثانيا: الأهداف على مستوى المحلي والوطني

السعي في استحداث الطرق والتقنيات في كل المجالات وفي مختلف المصالح والأقسام ونذكر منها: المقاصة، مصلحة العمليات مع الخارج، مصلحة الصندوق والمحفظة، قروض والتزامات، كل هذه المصالح تعبر على المستوى الداخلي للبنك.

1 قسم العمليات مع الخارج مع الخارج: في هذا القسم سطرت أهداف نذكر منها

- ❖ تسهيل العمليات مع المتعاملين بوضع شبكة معلوماتية بالبنك الوطني الجزائري في كل فروع الوطن دون الحيازة لأية ولاية.
- ❖ فتح مجال للتشاور فيما يخص اتخاذ القرارات على مستوى المركزي والفروع الأخرى.

2 عمليات المقاصة: وذلك بوضع أسس حديثة لعملية المقاصة إذا يرى أن أهم شيء هو تقليص الوقت لتسوية وضعية المتعاملين وربح أكثر وكذا زيادة التنسيق فيما بين البنوك والبنك المركزي، الأمر الي يتطلب تطوير مستوى خدمات من طرف البنك وقدرة شبكة المعلومات على القيام بهذه العملية بفعالية وبأقل وقت ممكن دون اللجوء على البنك المركزي (أي القيام بعمليات مقاصة مباشرة من وكالة على أخرى في نفس المكان دون تنقل).

3 قسم القروض: اهتمت وكالة بومرداس ب و ج بتقديم قروض للقطاع الصناعي والزراعي بوضع برامج حاصلة لذلك مع الدراسة المعمقة لأصحاب الطلب لتمديد وتوسيع عمل الوكالة وبالتالي السيطرة و استقطاب أصحاب رؤوس الأموال بشكل كبير للقيام بالمشاريع الاستثمارية.

4 المنازعات: تسعى وكالة بومرداس ب و ج إلى التقليل من المنازعات لتحسين سمعة البنك وذلك باستخدام أفضل الوسائل والشيكات المعلوماتية التي تقلل من نسب الخطأ وانعدامها:

- ❖ وضع دورات تكوينية لمختلف الإطارات والموظفين قصد تحسين أداء الخدمات البنكية.
- ❖ التكيف من استعمال أجهزة الإعلام الآلي وكذا الأجهزة اللازمة لسيرها.
- ❖ إدخال أحدث التقنيات إلى الشبكة قصد تعامل البنك مع البنوك لأخرى والمتعاملين بصورة متطورة وجيدة.
- ❖ تدعو وكالة بومرداس ب و ج إلى خلق نظام جيد في مجال وسائل الدفع وهو ما يتمثل في الدفع الإلكتروني واستيعاب فكرة ثقافة البطاقة من طرف الزبائن لديها.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: أهداف البنك الوطني الجزائري على المستوى الدولي

- ❖ تحسين وتسير المعاملات الاقتصادية فيها يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية؛
- ❖ توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛
- ❖ تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذا أمكن ذلك ومن خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات؛
- ❖ ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات خدمات بنكية جديدة استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق فوائد من منح القروض والودائع، والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة من البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والزبون الأساسي.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: دراسة وتحليل تمويلات الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الضمانات الذي يطلبها البنك حيث تعتبر وسيلة للحصول على القرض بالإضافة إلى طبيعة القروض التي يقدمها البنك واهم مكونات ملف القرض وفي الأخير دراسة حالة قرض استثماري.

المطلب الأول: السياسات المتبعة للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس عند منح القرض

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الضمانات التي يطلبها البنك واهم مكونات ملف القرض

أولا: الضمانات التي يطلبها البنك

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على القرض من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم وتختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب مجاله سواء كان زراعي أو صناعي أو تجاري وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري وهي:

- ❖ الرهن العقاري على العقارات الأراضي المباني؛
- ❖ التعهد بشهرة المحل والمعدات؛
- ❖ التعهد بكل الصفقات والاعمال المقبوضة؛
- ❖ رهن المركبات (معدات النقل، الشاحنات، السيارات)؛
- ❖ الضمانات الشخصية؛
- ❖ ضمانات من نوع (FGAR– SGCI)

ثانيا: مكونات ملف القرض

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعة لدى هيئة الدعم قبل أن يتقدم للبنك والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب وهناك نوعين من القروض هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أ. مكونات ملف قرض استثماري

- ❖ طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض؛
- ❖ نسخة من شهادة السجل التجاري مصادق عليها؛
- ❖ التصريح بالوجود للضرائب وهذا إذا كان المشروع جديد اما في حالة توسيع المشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبية؛
- ❖ تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء؛

- ❖ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار حالة وضعية وتقديرية الأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد؛
- ❖ وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع؛
- ❖ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية المعدات الفلاحية وهذا كون المشروع جديد اما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة عن هذه الوثائق يطلب البنك الوطني الجزائري الميزانيات الحقيقة وهذا لسنتين أو ثلاثة.

ب. مكونات ملف قرض استغلالي

سنتطرق إلى معرفة مكونات ملف قرض استغلالي في الحالات التالية وبناء على الوثائق المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

- ❖ في حالة طلب قرض جديد على الزبون أن يحضر الوثائق التالية في ملف القرض.
- ➢ طلب خطي موقع من قبل العميل يحتوي على طبيعة القرض المطلوب مبلغه مدته أهدافه شروط السداد الخاصة به.

الملف القانوني القانون الداخلي للمؤسسة السجل التجاري البطاقة الضريبية؛

- ➢ السيرة الذاتية الزبون ونسختين من بطاقة التعريف الوطنية؛
- ➢ شهادة الوضعية الجبائية أما مطهرة أو تحتوي على الجدول الزمني للسداد المتفق عليه مع مصلحة الضرائب؛
- ➢ عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحل الذي ينشط فيه الزبون؛
- ➢ الضمانات؛
- ➢ الميزانيات وكل الحسابات الأخرى إضافة لجدول حساب النتائج لدورات الاستغلال الثلاثة الماضية مصادق عليها من مدقق الحسابات والمحاسب القانوني؛
- ➢ الميزانية الافتتاحية؛
- ➢ خطة التدفقات النقدية وتفاصيل العمليات الأساسية لأحدث ميزانية العملاء الموردين الديون.

بالإضافة إلى الوثائق المذكورة أعلاه يجب على المؤسسة إنجاز تقسيم لأعمالها وارفاق الملف بما يلي:

- ➢ اعداد تقرير يحتوي تفاصيل على حالة السوق الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- ➢ ملخص على مدى تقدم المؤسسة في أعمالها؛
- ➢ خطة التمويل عن طريق السوق والتراكمية؛
- ➢ قائمة المعدات؛
- ➢ نسخة مصادق عليها من شهادة التأهيل والتصنيف الاحترافي المنصوص عليها في اللوائح.
- ❖ في حالة تجديد ملف قرض الاستغلال:

يقوم الزبون بتجديد ملف القرض كل سنة بعد أن ترسل إليه إدارة البنك استدعاء بالحضور إلى الوكالة مصحوب بالوثائق الازمة لتجديد ملف القرض والتي تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي موقع من قبل الزبون بما في ذلك طبيعة القرض المطلوب مبلغه مدته أهدافه وشروط السداد الخاصة به؛
- تجديد الملف القانوني؛
- شهادة الوضعية الجبائية إما مطهرة أو تحتوي على الجدول الزمني للسداد؛
- الميزانيات وكل الحسابات إضافة إلى جدول حساب النتائج لدورات الاستغلال للسنوات الثلاثة الماضية مصادق عليها من طرف مدقق الحسابات والمحاسب القانوني؛
- خطة التدفقات النقدية وتفاصيل العمليات الأساسية لأحدث ميزانية العملاء الموردون والديون. [1]

المطلب الثاني: القروض المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لتمويل المؤسسة صغيرة ومتوسطة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أنواع القروض التي يستطيع منحها البنك الوطني رغم اختلاف أنواعها حيث هناك عدة أنواع من القروض المتوفرة في البنك الوطني الجزائري

- وكالة بومرداس 645 – لتمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة وهي كالاتي:

أولا: التمويل قصير الأجل: هو تمويل لا تزيد مدته عن سنة، تستخدم في تمويل النشاط التجاري للمشات خلال عملية الإنتاج كالتموين والتخزين وغيرها، تلجأ إليهما المؤسسات لتجنب العجز الذي تسجله خزينتها خلال دور الاستغلال.[2]

الجدول رقم 14: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستغلال خلال الفترة (2018– إلى غاية 30 ماي 2022)

السنة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة
2018	09	38%
2019	06	25%
2020	02	8%
2021	04	17%
إلى غاية 30 ماي 2022	03	12%
المجموع	24	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من –BNA– وكالة بومرداس.

[1] معلومات مقدمة من طرف BNA، وكالة بومرداس

[2] معلومات مقدمة من طرف BNA، وكالة بومرداس

نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 أن البنك الوطني الجزائري قدم قروض استغلال سنة 2018. وانخفضت 06 سنة 2019، وقد تواصل عددها في الانخفاض ففي سنة 2020 قدم البنك قرضين خلال السنة وهذا راجع للوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد جراء فيروس كورونا ثم بدأ في الارتفاع سنة حيث وصلت 4 قروض و3 قروض حتى لغاية 30 ماي 2022.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم08: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستغلال من طرف BNA وكالة بومرداس.

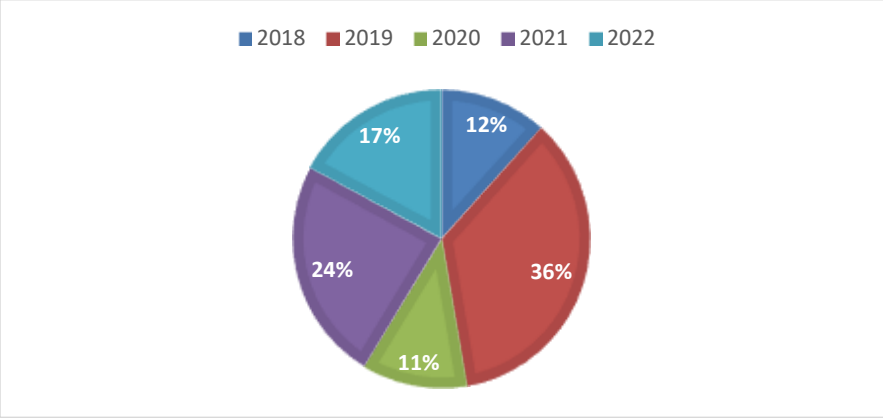

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 07أن نسبة المؤسسات التي استفادت من قروض الاستغلال من طرف BNA – وكالة بومرداس سنة 2018 بلغت 38% وسنة 2019 بلغت 25%، إلى أن تواصل الانخفاض حيث أن نسبة المؤسسات المستفيدة سنة 2020 بلغ 8% هذا بسبب جائحة كورونا بينما نلاحظ ارتفعت سنة 2021 الى 17%.

ومن خلال هذه النتائج نجد أن الطلب على قروض الاستغلال منخفض وهذا رجع الان الغاية منها مواجهة صعوبات مالية مؤقتة أو تغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العام، أو دفع أجور العمال، نفقات شراء المواد الخام وهذا يعني أنها تطلب من أجل ضائقة مالية قصيرة وسدادها لا يزيد عن سنة واحدة.

ثانيا: التمويل الطويل المتوسط الاجل:

الجدول رقم 15: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستثمار خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).

السنة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة
2018	83	35%
2019	50	21%
2020	10	4%
2021	32	14%
إلى غاية 30 ماي 2022	60	26%
المجموع	235	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من BNAوكالة بومرداس

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن البنك قدم 83 قرض استثمار سنة 2018 ثم استمر في الانخفاض إلى أن وصلت لـ10 قروض سنة 2020 وهذا نظرا الازمة التي مرت بها البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزمة الكوفيد ووصل إلى 32 قرض سنة 2021 واستمر في الارتفاع سنة 2022 إلى 60 قرض.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم09: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من قروض الاستثمار.

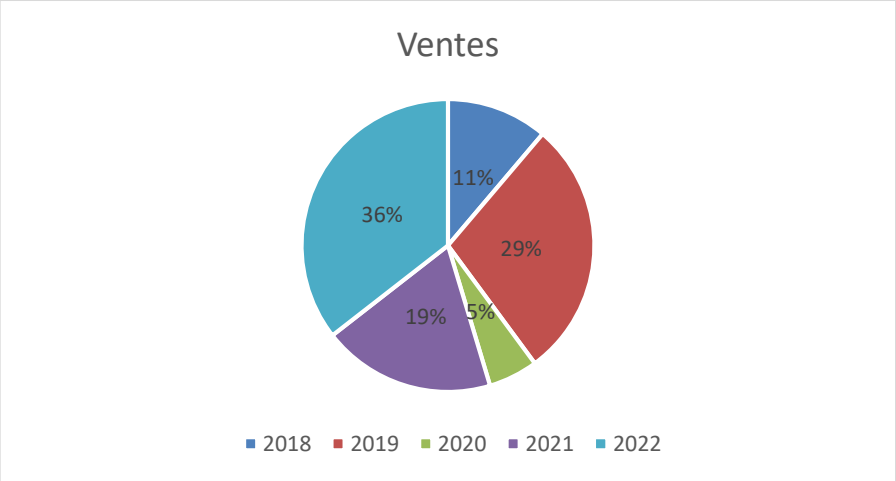

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف BNAوكالة بومرداس.

تلاحظ من خلال الشكل رقم 08أن نسبة قروض الاستثمار سنة 2018 بلغت 35% سنة 2019 و4% سنة 2020 و14% سنة 2021 وهي متواصلة في الارتفاع حيث الارتفاع حيث بلغت 26% إلى غاية ماي 2022.

ومن خلال هذه النتائج نجد أن الطلب على قروض الاستثمار متذبذب خلال الخمس سنوات السابقة، وإن الهدف منها الحصول على وسائل الإنتاج والمعدات الانشاء مشروع جديد والتوسيع مجالات استثماراتهم وهذا التحقيق الربح والعائد وتحقيق الثروة.

الجدول رقم16: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض العقارية خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).

السنة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة
2018	102	22.5%
2019	115	25%
2020	50	11%
2021	67	15%
إلى غاية 30 ماي 2022	120	26.5%
المجموع	545	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من BNA وكالة بومرداس.

نلاحظ من خلال الجدول رقم16 أن BNA بوكالة بومرداس قد منحت 102 قرض عقاري سنة 2018 ثم انخفضت إلى 50 قرض بعدما مستهم أزمة الكوفيد وبعدها بدأت بالارتفاع سنة 2021 إلى 67 قرض وإلى غاية 30 ماي 2022 وصلت ل120 قرض عقاري خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2022 وهي أعلى نسبة منذ 2018.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم10: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض العقارية

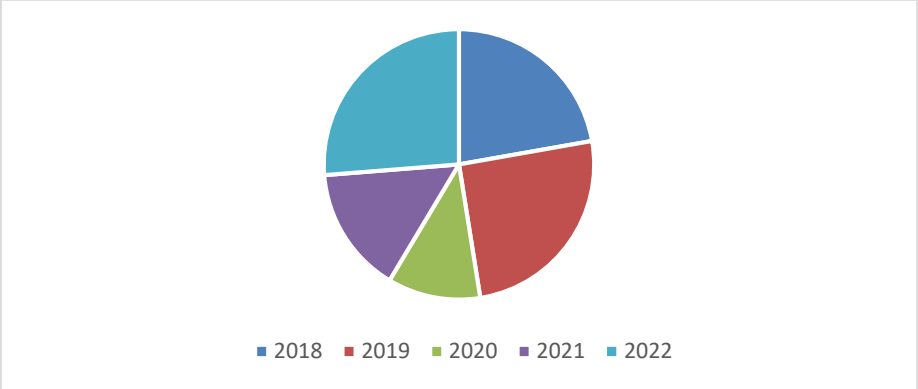

المصدر: من إعداد الطالبيتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل رقم09 أن نسبة المؤسسات التي استفادت من القروض العقارية سنة 2018 بلغت 22.5% وارتفعت ل25% سنة 2019، وبسبب جائحة كورونا التي مست الجزائر خاصة والعالم عامة انخفضت ل11% سنة 2019 بينما لم يقدم البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس في سنة 2020 إلا 50 قروض عقاري وهذا راجع الازمة العالمية "الكوفيد" ثم بدأ بالارتفاع نسبيا حيث بلغ 15% سنة 2021 و26.5% إلى غاية 30 ماي 2022

ونجد أن الطلب على القروض العقارية بصفة عامة يحتل أكبر نسبة من بين القروض الأخرى هدفها زيادة فرص الحصول على السكن في ظل أزمة السكن لهذا يلجأ المواطنون للمساعدة التمويلية من الدولة ورغم ما تتميز به هذه القروض من مراحل وطول الزمن والشوط المتعلقة يمنحها الا أن الاقبال عليها في تزايد في وقتنا هذا وربما يعود ذلك لغرض التجارة أي الاستثمار فيها بهدف تحقيق ربح.

- القروض الاستهلاكية:

الجدول رقم17: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض الاستهلاكية خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).

السنة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة
2018	30	32%
2019	44	47%
2020	5	5%
2021	2	2%
إلى غاية 30 ماي 2022	12	13%
المجموع	93	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف BNA وكالة بومرداس.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن البنك الوطني الجزائري قدم قروض استهلاكية بنسبة قليلة وخاصة في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2018 بلغ عددها 30 قرض، وفي سنة 2019 بلغ 44 قرض، ثم بدأ بالتراجع حيث في سنة 2020 منح البنك 5 قروض استهلاكية و2 قروض سنة 2021 وهذا بالإضافة الازمة الكورونا وإغلاق المجلات التجارية وفي الخمس أشهر الأولى من سنة 2022 نجد إقبال المواطنين يتزايد حيث بلغت 12 قرض.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم11:عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قروض الاستهلاكية

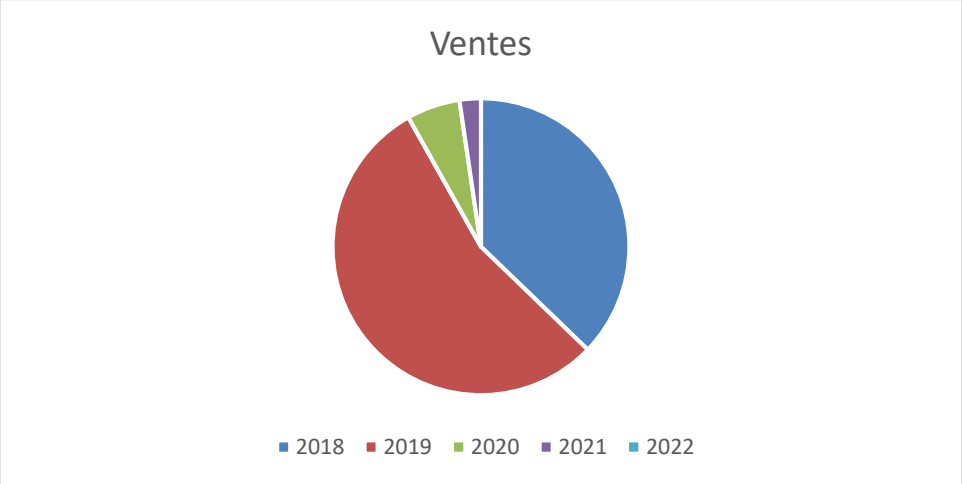

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 10أن نسبة القروض الاستهلاكية سنة 2018 هي 32% ثم تليها أعلى نسبة مسجلة منذ 5 سنوات حيث بلغت سنة 2019 نسبة 47% وهذا العروض لشراء المنتوجات المحلية سببه غلاء السلع وارتفاع نسبة الفائدة على المنتوجات المحلية الحاملة لوسع "صنع في الجزائر" ثم شهدت هذه القروض انخفاض وصل إلى 5% و2% سنتي 2020، 2021 وهذا راجع الازمة الكوفيد مما أدى لغلق المحلات وتجميد النشاطات وانخفاض القدرة الشرائية، ثم نلاحظ ارتفاع هذه النسبة ل 13% إلى غاية 30 ماي 2022 وهذا يدل على تشجيع شراء هذه المنتجات المحلية ولهذا ترتفع القروض الاستهلاكية لتمكين المواطنين من الحصول على تمويل خاص ويتم التسديد من القسط الشهري من المداخيل الصافية للمقترض بحيث لا يتعدى القسط30%.

- الاعتماد المستندي: قروض التجارة الخارجي.

الجدول رقم18: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الاعتماد المستندي بالتوقيع خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).

السنة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة
2018	100	40%
2019	64	25%
2020	34	13.5%
2021	10	4%
إلى غاية 30 ماي 2022	44	17.5%
المجموع	252	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من BNA– وكالة بومرداس–

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18أن عدد الاعتمادات بالتوقيع سنة في حالة تناقص حيث كانت 100 اعتماد ثم 64 قرض سنة 2019. وتواصلت في الانخفاض بسبب الاغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا اعتماد و10 اعتمادات فقط 2021، وإلى غاية 30 ماي 2022 شهدت ارتفاع ل44 اعتماد بالتوقيع.

ويمكن توضيع ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم12: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الاعتماد المستندي

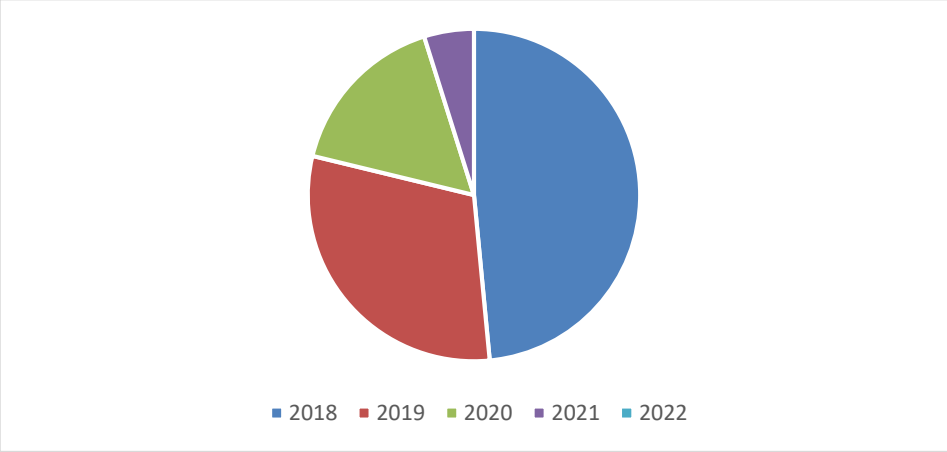

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال نتائج الشكل رقم 11أن أعلى نسبة من المؤسسات التي استفادت من الاعتماد كانت سنة 2018 ثم بدأت بالانخفاض التدريجي ففي سنة 2019 بلغت25% ثم 13.5% سنة 2021 حيث بلغت 4% وسبب هذا التراجع هو أزمة كورونا ثم عادت لترتفع ل17.5% خلال 5 أشهر الأولى من سنة 2022 الان بالاعتماد المستندي له أهمية بالغة في إطار

حماية وتأمين حقوق كل من البائع والمشتري وهذا تحت وساطة ورقابة البنك فاتح الاعتماد ومن أسباب ارتفاعه هي حاجة العمل لتسوية عقود البيع الدولية وتوفير الأمن والثقة لكل من البائع والمشتري.

جدول رقم 19: إجمالي القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022):

السنوات / أنواع القروض	2018	2019	2020	2021	إلى غاية 30 ماي 2022	المجموع
القروض الاستغلالية	9	6	2	4	3	24
القروض الاستثمارية	83	50	10	32	60	235
القروض العقارية	102	115	50	67	120	454
القروض الاستهلاكية	30	44	5	2	12	93
الاعتمادات المستندية	100	64	34	10	44	252
المجموع	324	179	101	115	239	1058

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف BNA– وكالة بومرداس–

نلاحظ من خلا النتائج الجدول رقم19 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري هي 1058 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 30 ماي 2022 ونجد أن أغلب القروض الممنوحة من طرف الوكالة هي القروض العقارية حيث بلغ عددها فرص الحصول على سكن من خلال التمويلات التي تقدمها وعليها الاهتمام أكثر بالتمويلات الأخرى.

- ابتداء من سنة 2020 لوحظ انخفاض في عدد القروض المقدمة لتمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ سنة 2020 أدنى عدد وقدر ب101 قرض فقط خلال سنة.

ونلاحظ أن عدد المؤسسات الممولة من طرف البنك يعود الارتفاع في بداية سنة 2022 حيث بلغ 239 خلال خمس أشهر وهذا العدد في ارتفاع بسبب الطلب المتزايد عليها ونقص عوائق الدخول إلى السوق وخاصة التجارة بالتجزئة.

الشكل رقم13: عدد المؤسسات الممولة من طرف BNA وكالة بومرداس خلال الفترة

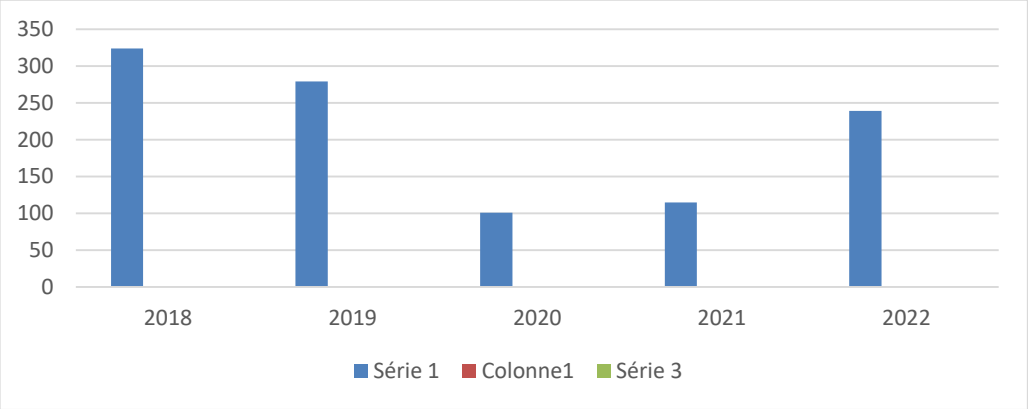

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم19

نلاحظ من الشكل رقم12: أن عدد المؤسسات الممولة شهد انخفاض معتبرا خلال سنتي2020 و2021 وهذا راجع الازمة العالمية "فيروس كورونا" الذي أدى لغلق المحلات التجارية وإفلاس الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء الجائحة وقد يعود السبب في أنها لا تملك الخبرة والموارد اللازمة لتنظيم عملياتها ومواجهة الازمة ونقص الدعم والمساعدات من الحكومة.

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استثماري

تم دراسة ملف لأحد الزبائن لوكالة بومرداس 645 من أجل الوصول لخطوات المتبعة لمنح قرض استثماري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على معلومات تحصلنا عليها من طرف بنك BNA –645، والمتمثل في:

أولا: تقديم المؤسسة طالبة للقرض

- تسمية المؤسسة: س.ز؛
- الشكل القانوني: شخصية طبيعية؛
- المقر: تيجلابين: ولاية بومرداس؛
- تاريخ الإنشاء: 23/12/2020؛
- رأس مال المؤسسة: قرض ثلاثي من طرف ANGEM والبنك الوطني الجزائري؛
- نوع القرض المطلوب: طلب الزبون قرض متوسط لآجل بمعدل فائدة 0%.

ثانيا: تعريف بالمشروع

طبيعة المشروع: تجارة بالتجزئة لمواد التجميل والتنظيف البدني "س.ز"، الساكن بتيجلابين ولاية بومرداس والمقيد بالسجل التجاري تحت رقم 20/أ 3682227- 36-35/00، وكائن مقر الاجتماعي بطريق بني فودة تيجلابين ولاية بومرداس.

ثالثا: المقابلة وطلب القرض

بداية يجب على الزبون "س.ز" التوجه للبنك لإجراء مقابلة مع رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ليقوم هذا الأخير بفحص طلب الزبون ومعرفة طبيعة المشروع الذي سينجزه، ثم يقوم بتوجيهه للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك حسب نوع القرض المطلوب وعمر الزبون الذي لا يتجاوز 30 سنة، إذن فإن قرضه مدعم من وكالة ANGEM.

بعد ذلك تقوم الوكالة بدورها بدراسة المشروع وتقدم له وثيقة تثبت ذلك وكأول خطوات الزبون فتح حساب بإسمه، وبذلك تكون الموافقة المبدئية على القرض وبعد ذلك يقوم البنك بطلب تكوين ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض بحيث يشمل الوثائق والضمانات المطلوبة والبيانات اللازمة للتعرف أكثر على الزبون.

رابعا: ملف القرض الاستثماري من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس بناءا على المقدمة:

1. طلب خطي للقرض: هو وثيقة يقوم من خلالها الزبون توضيح احتياجاته للقرض والموافقة من طرفه؛
2. الوثائق الإدارية والقانونية والمتمثلة في:

- ❖ شهادة ميلاد، نسخة من بطاقة التعريف الوطني، بطاقة إقامة، صورة؛
- ❖ تصريح شرفي على أنه بطال؛
- ❖ تصريح بالاشتراكات في الصندوق لغير أجراء.

3. الوثائق الجبائية والمحاسبية:

- ❖ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك

مثل: محلات تجارية، معدات فلاحية،..إلخ وهذا كون مشروع جديد.

- ❖ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطني لتسيير القرض المصغر؛
- ❖ حالة وضعية وتقديرية لأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية؛
- ❖ تصريح بوجود (الضرائب) وهذا ما ذا كان المشروع الجديد؛
- ❖ الوثائق خاصة بتقديم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة للمشروع؛
- ❖ نسخة من شهادة السجل التجاري المصادق عليها.

خامسا: دراسة ملف القرض الاستثماري

بعد قبول ملف طلب القرض يقوم البنك بدراسة تمويلية للمشروع لمعرفة مخاطر هذا الاستثمار والفوائد التي قد تتحقق منه.

حيث يقوم المكلف بالدراسات بمراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة وكذا من عقود الملكية أو الإيجار ونشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة:

وفي حالة منح القرض تبرم اتفاقيات بين العميل ومدير البنك حيث يقوم البنك بإعداد اتفاقيات ويقرأها العميل ويوافق أو يتم التفاوض بينهما على نص العقد ويوقع كلاهما.

سادسا: الضمانات

- طبيعة الضمانات المعتمدة: يلتزم "المقترض" أن يخصص لصالح البنك الضمانات المحددة إلى غاية تسديد الكلي لدينه أصلا وفوائد.

1. الضمانات القبلية: إمضاء اتفاقية قرض الاستثمار في نسختها العربية، سند لأمر (أصلي + فوائد)؛

شهادة الانتساب لصندوق ضمان قروض الشباب ذوي المشاريع.

2. الضمانات البعدية: تأسيس رهن تجاري على الآلات والمعدات الخاصة بالتجهيز للعتاد ضد كل المخاطر.

جدول رقم 20: معلومات عن القرض

نوع القرض	المبلغ	تاريخ بدأ استهلاك القرض	آجال استحقاق أقساط القرض	مبلغ القرض المستحق	مدة تسديد القرض	معدل الفائدة	مدة تأجيل تسديد القرض
استثماري	983486.78	2021/03/08	كل 03 أشهر	23767.60	8 سنوات	0%	3 سنوات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوثيقة مقدمة من طرف BNA

تعليل:

وبعد دراسة الملف لابد من منح قرض بشيك وأن المبلغ لا يتم منه دفعة واحدة إنما يمتد الشيك ويكون بالسحب 10% من قيمة العتاد كدفعة أولى ليتم المباشرة في المشروع.

سابعا: الغرض من القرض

طلب الزبون قرض متوسط الآجل بمعدل فائدة0% من أجل انشاء مشروع استثماري والمتمثل في التجارة بالتجزئة للمواد التجميل والتنظيف البدني بقيمة قرض 983486.78 دج.

الجدول التالي يبين الهيكل التمويلي للمشروع الاستثماري:

الجدول رقم 21: مخطط التمويل

البيان	نسبة المساهمة	القيمة
المساهمة الشخصية	1%	9834.87
قروض مقدمة من طرف ANGEM	29%	285211.17
القروض البنكية	70%	688440.75
المجموع	100%	983486.78

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم04

التعليل:

يتمثل المشروع في تجارة بالتجزئة لمواد التجميل والتنظيف البدني، والثمن الإجمالي للمشروع محدد بمبلغ 983486.78 وحسب مخطط التمويل (الجدول رقم 21) وتنقسم إلى:

- القروض البنكية: يمثل 70% من إجمالي القرض والمتمثلة في أعلى نسبة مقدرة ب688440.75 دج؛
- المساهمة الشخصية1% من التكلفة الإجمالية للمشروع أي 9834.87 دج؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: 29% وهي قروض بدون فوائد ممنوحة من طرف الوكالة وقدرت بمبلغ 285211.17 دج.

ثامنا: متابعة القرض

تبدأ هذه العملية من أول بداية الموافقة على منح العميل القرض إلى أن ينتهي باسترجاعه؛

- يقوم البنك الوطني الجزائري بالزيارة الميدانية لمكان المشروع فهو مضطر لمتابعة المشروع ودراسة الوضعية المالية للعميل في حالة عدم استطاعته تسديد القرض يعاقب حيث يتصرف البنك في الضمانات الموجودة وبذلك تنتهي عملية القرض للزبون؛

❖ مدة القرض 8 سنوات ومع تسديد على دفعات نصف سنوية بمعدل فائدة 0%

الجدول رقم 22: جدول متابعة استهلاك القرض

الرقم	السنوات	المبلغ الصافي	الفوائد	العمولة	الضرائب	المبلغ المتبقي من القرض
01	2024.04.30	62585.45	0%	–	–	625.854.55
02	2024.10.30	62585.45	0%	–	–	563.269.10
03	2025.04.30	62585.45	0%	–	–	500.683.65
04	2025.10.30	62585.45	0%	–	–	438.098.20
05	2026.04.30	62585.45	0%	–	–	375.512.75
06	2026.10.30	62585.45	0%	–	–	312.927.30
07	2027.04.30	62585.45	0%	–	–	250.341.85
08	2027.10.30	62585.45	0%	–	–	187.756.40
09	2028.04.30	62585.45	0%	–	–	125.170.95
10	2028.10.30	62585.45	0%	–	–	625.585.50
11	2029.04.30	62585.50	0%	–	–	0.00
المجموع		688.440.00	0%	0	0	688.440.00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف BNA وكالة بومرداس

تعليل:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم 22، أن المستثمر يقوم بدفع المبلغ كل 6 أشهر والمقدر ب62585.45 وهذا مدة 11 سنة من 2024.04.30 إلى غاية 2029.04.30.

وهذا يعني فترة السداد هي 5 سنوات، ومدة القرض الاستثماري هي 8 سنوات، والثلاث سنوات الأولى يعتبر المستثمر في مراحل انجاز وبدأ المشروع لذلك هي مدة تأجيل تسديد القرض كما نلاحظ أن الجدول السداد هذا معني بالبنك فقط وليس الوكالة لأن المستثمر يدفع لكل جهة وحدها ومنه عدد مرات السداد هي 11 مرة خلال 5 سنوات لكي يسدد المبلغ كله المقدر ب688.440.75 دج الذي كانت نسبته 70%.

الجدول رقم 23: جدول سداد القرض للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنوات	مبلغ القسط المستحق
2028/12/20	23767.60
2029/03/20	23767.60
2029/06/18	23767.60
2029/09/16	23767.60
2029/12/15	23767.60
2030/03/15	23767.60
2030/06/13	23767.60
2030/09/11	23767.60
2031/12/10	23767.60
2031/03/10	23767.60
2031/06/08	23767.60
2031/90/06	23767.60
المجموع	285211.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم05

تعليل:

نلاحظ من الجدول رقم 23 أن المستثمر "س.ز" يلتزم بتسديد القرض المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند كل تاريخ استحقاق بمبلغ 23767.60 دج و هذا خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من 2028/12/20 إلى 2031/90/06.

تاسعا: الميزانية الافتتاحية للقرض الاستثماري [1]

الجدول رقم24: الميزانية الافتتاحية للمشروع

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية		رؤوس الأموال الخاصة	
نفقات الأولية	20000.00	أموال الخاصة	9834.87
معدات الإنتاج	658070.00	الخصوم الغير جارية	688440.78
الأصول الجارية		اقتراضات بنكيةANGEM	285211.17
مواد أولية	295209.25		
صندوق	10207.53	الخصوم الجارية	-
مجموع الأصول	983486.78	مجموع الخصوم	983486.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم06

تعليل:

نلاحظ من خلال نتائج الميزانية الافتتاحية الوضعية المالية لمشروع المستثمر "س.ز" في بداية تاريخ تكوينه حيث نجد أنها عبارة عن أرصدة الأصول التي بدأ بها مشروعه أي بداية الفترة المحاسبية، حيث يظهر لنا خصوم المشروع من أموال خاصة واقتراضات بنكية ودعم الوكالة وجانب الأصول أين يظهر لنا المواد الأولية وأصول المشروع.

❖ **حساب بعض المؤشرات المالية بالاعتماد على جدول رقم24**

رأس مال العاملFRNG	احتياجات رأس مال العاملBFR	الخزينةTR
305416.79	-305416.78	610833.57

[1] من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق

1. رأس مال العامل FRNG:

رأس مال العاملFRNG = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

(20000+658070) – (9834.87+688440.75+2854211.17) =

0 >305416.79=

تعليق:

FRNG< 0 أي موجب أي أم الموارد الثابتة تعطي الأصول الثابتة مع وجود فائض يدعم الأصول الثابتة مع وجود فائض يدعم الأصول المتداولة أي أن المؤسسة لها هامش أمان فهي تحقق التوازن المالي و الوظيفي وهو مؤشر على حسن التسيير المؤسسة.

2. احتياجات رأس مال العامل BFR

احتياجات رأس مال العاملBFR = (الأصول الجارية + مواد الأولية)

(295209.25+10207.53) =

−305416.78 =

تعليق:

BFR<0 سالبة يعبر عن عدم وجود حاجة أي أن الموارد الثابتة غطت الأصول المتداولة وهذا ما يفسر وجود وضعية مربحة للمؤسسة.

3. الخزينة TR

الخزينةTR = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

(−305416.78) – 305416.79 =

610833.57 =

تعليق

TR>0 موجبة تدل أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية يسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير في آجال القصيرة ولكن في مقابل لهذا يعبر أن المؤسسة تقوم بتجميد جزء من أموالها الثابتة وهذا ما يطلع بتشكيلة الربحية أو تكلفة الفرصة الضائعة لذا على المؤسسة أن تعالج هذه الوضعية وهذا بالاستثمار، شراء المواد أولية أو تقديم تسهيلات لزبائن.

الجدول الرقم25: جدول اهتلاك القرض

الرقم	تاريخ تسديد القرض	القيمة الحالية للقرض	مبلغ القسط المستحق	القيمة المتبقية للقرض
01	2029/06/08	285.211.17	23.767.60	261.443.57
02	2029/06/08	261.443.57	23.767.60	237.675.98
03	2029/12/08	237.675.98	23.767.60	213.908.38
04	2029/03/08	213.908.38	23.767.60	190.140.78
05	2030/06/08	190.140.78	23.767.60	166.373.18
06	2030/09/08	166.373.18	23.767.60	142.605.59
07	2030/12/08	142.605.59	23.767.60	118.837.99
08	2031/06/08	118.837.99	23.767.60	95.070.39
09	2031/09/08	95.070.39	23.767.60	71.302.79
10	2031/03/08	71.302.79	23.767.60	47.535.19
11	2031/12/08	47.535.19	23.767.60	23.767.60
12	2031/03/08	23.767.60	23.767.60	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثيقة المقدمة من طرفBNA

تعليق:

نلاحظ من الجدول رقم 25 أن اهتلاك القرض 23.767.60، ومنه قسط الاهتلاك ثابت على طول عمر المشروع الاستثماري.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور البنك الوطني "وكالة بومرداس" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري، وكالة بومرداس 645، تعتمد على مجموعة من الشروط والوثائق التي يجب توفيرها في الملف طلب القرض، من خلال دراسة حالة القرض الاستثماري قدمت لنا من طرف وكالة والمتمثل نشاطه في التجارة بالتجزئة لمواد التجميل والتنظيف البدني ودراسة مجموعة من القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على المعلومات وإحصائيات مقدمة من طرف الوكالة حيث توصلنا في هذا الفصل إلى أن عملية منح القرض تتم عبر مراحل من تكوين الملف إلى آخر عملية وهي تسديد القرض إي استرجاعه وكالة بومرداس بينت لنا كيفية تمويل سواء مشروع استثماري أو المشروع الاستغلالي وقدمت لنا اجمالي القروض التي تقدمها خلال السنوات.

الخاتمة عامة

الخاتمة عامة

من خلال دراستنا المتعلقة بدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلعب دورا هاما في مجال تمويل مختلف القطاعات قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال التطرق لبعض مفاهيم دول العالم والمفهوم المعتمد في الجزائر، ومن خلال هذه التعاريف تبين لنا أنه لا يوجد لحد الآن تعريف موحد وواضح لها بل يختلف من بلد لآخر بإختلاف درجة النمو.

ثم قمنا بدراسة خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها وأهميتها البالغة في التقليل من البطالة ورفع الكفاءة الإنتاجية ، ثم تعرفنا على واقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال تطورها وتعدادها بالإعتماد على منشورات وزارة الصناعة ، وأشرنا أيضا لأهم هياكل الدعم التي أنشأتها الدولة الجزائرية بهدف تقديم تمويلات والنهوض بهذا القطاع وعرفنا أيضا ماهية البنوك ثم انتقلنا لعلاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ذكر أهم طرق تمويلها وهي الثنائي أي بين صاحب المشروع والوكالة، أو تمويل ثلاثي بين صاحب المشروع والوكالة والقرض البنكي بحيث تختلف هذه القروض بإختلاف نوعية النشاط الممارس من قبل ال ص و م ومنها قروض طويلة ومتوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

ورغم جهود الدولة الجزائرية في تطوير والنهوض بهذا القطاع إلا أنه لا يزال يعاني من عدة مشاكل ومعوقات أبرزها مشكل التمويل وقد تبين لنا أن سببه راجع لسوء الإستراتيجيات المتبعة وقلة المهارات إلا أن الدولة الجزائرية مهتمة بهذا القطاع ويظهر ذلك من خلال المراسم والتشريعات الخاصة بها من أجل تطويرها وترقيتها.

إختيار الفرضيات:

ومن خلال دراستنا قمنا بالإجابة على الفرضيات المقترحة، حيث تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر الوسائل الفعالة في محاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة بشكل عام وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وذلك من خلال أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد من خلال حصوله على دخله الذاتي وتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العلمية.

وعلى المستوى الاجتماعي فتساهم على محاربة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة لأنها تعتبر القطاع الأكبر في العمالة التي تعاني من عدم توافر فرص العمل لها وتتيح لها فرص عمل.

اما بالنسبة للفرضية الثانية فلاحظنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال ليومنا هذا اعتمدت الدولة الجزائرية على مجموعة من الهيئات وهياكل الدعم لتطويريها واستمرارها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية حيث رأينا بأن الجزائر اهتمت بهذا القطاع وقد تطورت وانتشرت وزاد تعدادها وخاصة في السنوات الأخيرة وتطور دورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تناولنا في بحثنا هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينهاANDI ، ANGEM، CNAC، ANSEJ.

الخاتمة عامة

حيث لاحظنا إهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع مما أدى لتطوره وتزايد تعداده سنة من سنة 2012 ل30 جوان 2021 حسب منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن هذا القطاع لايزال يعاني من مشكل التمويل حيث أنه أبرز مشاكله.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة فهي الأخرى فرضية صحيحة إذ وجدنا أن هناك علاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتشكل التركيبة المالية من مساهمة مالية يقدمها الشاب وقرض بدون فائدة تقدمه الوكالة، وقد يكون البنك طرف ثالث في المعاملة ومنه فهي شراكة مالية بنسب مساهمة مختلفة حسب إطار التمويل المطلوب

ومن خلال التطرق في بحثنا للنماذج التي ذكرت الخصائص التي تربط البنوك بالم ص و م وجدنا أن النموذج الألماني قد حدد طبيعة العلاقة بينهم على أساس الشراكة المالية أما النموذج الأمريكي فحددها على أساس العقود التقاعدية، ومن هنا نجد أنه يوجد تعدد للعلاقة التي تربط البنوك وال هي علاقة دائمة وتتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنك وهياكل الدعم في حين تم إثبات الفرضية الرابعة ، فمن خلال الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس أن الوكالة تمنح قروض لتلبية حاجيات تمويلية بمعدل فائدة معدومة ، ومنها قروض الإستغلال والإستثمار، القروض العقارية، الإستلاهكية، وقروض التجارة الخارجية وهي الإعتماد المستندي وغيرها.

نتائج الدراسة:

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى جملة من النتائج الملخصة فيما يلي:

1. يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وهذا بسبب إختلاف القدرات الإقتصادية والتكنولوجية ونجد أن اغلبية الدول تستخدم نوعان من المعايير في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال.
2. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الدول من خلال خلق مناصب شغل جديدة والقيمة المضافة والتنمية الاقتصادية سواء الصناعية أو التجارية أو الخدماتية.
3. شهدت الجزائر فترة انتقالية إلى اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الإصلاحات والإستراتيجيات المتبعة، بهدف تطويرها ومنها قانون الإستثمار سنة 2001 الذي تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص وم وأعطى أول تعريف لها، ورافقه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003.
4. قامت الدولة الجزائرية بإنشاء هياكل دعم تساهم في توفير الأموال اللازمة التي تسمح باستمرارية هذه المؤسسات ومن أهم هذه الهياكل نجد: ANSEJ، AN DI، ANDPME. وبهذا أصبح لدى المؤسسات فرص أكبر للحصول وتوفير إحتياجاتها التمويلية من خلال الإستفادة من برامج دعم التمويل الخاص بها.

الخاتمة عامة

5. بالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنها تواجه عدة مشكلات وخاصة المشكلات التمويلية وذلك راجع لإرتفاع نسبة المخاطرة وسوء التسيير والإستراتيجيات المتبعة ووجود نقائص وعقبات.

6. وصل إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 30 جوان 2021 إلى 1267220 مؤسسة. وهذا ما يدل على أهميتها.

7. وصلت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى 97.57 مؤسسة صغيرة و2،19 مؤسسة متوسطة، و0،24 مؤسسة كبيرة من إجمالي المؤسسات إلى غاية 30جوان 2021ومن خلال الموقع الجغرافي تبين لنا توزيع غير متوازن لهذه المؤسسات حيث وصل عددها في الشمال إلى 881732مؤسسة. وفي الهضاب العليا إلى 278915 مؤسسة وفي الجنوب 106573مؤسسة وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية.

8. غالبية المؤسسات ص وم في الجزائر حسب منشورات وزارة الصناعة لسنة 2021 هي مؤسسات خاصة حيث وصلت نسبتها إلى 99،98 في حين مؤسسات القطاع العام بلغت 0،02.

9. تفرض البنوك ضمانات ووثائق وشروط كثيرة تفقد المستثمر حماسه وحبه للعمل لأنها تكلف وقت عادة مايصل إلى 3 أشهر أو أكثر.

10. التعرف على مختلف القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس.

11. البنك الوطني الجزائري –645– لا يقدم قروض لأي كان بل يقوم بدراسة تمويله للمشروع وإتخاذ القرارات.

12. الضمانات أداة إثبات وحق البنك من أجل منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13. وجود إقبال على القروض الاستهلاكية حيث بلغت قرض منذ سنة 2018 إلى غاية 30 ماي 2022 وهذا بعدما كانت معلقة منذ سنة 2009 إلى غاية2017.

14. تأخذ القروض العقارية الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنك الوطني الجزائري وكالة بومرداس حيث بلغ قرض خلال الفترة (2018 إلى غاية 30 ماي 2022).

15. من بين أسباب تزايد عدد المؤسسات ص وم هو أن نسبة الفائدة البنكية أصبحت تساوي الصفر.

16. رغم كل المجهودات المبذولة في سياق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن قطاع الطاقة والمناجم يحتل أخر نسبة من بين القطاعات وقد قدرت ب0،25 من تعداد القطاعات.

17. تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

18. أثر فيروس كورونا على القروض المقدمة حيث انخفضت وخاصة سنة 2020.

الخاتمة عامة

التوصيات:

في ضوء النتائج المشار إليها سابقا قمنا بإقتراح التوصيات التالية:

- ❖ جلب الكفاءات للعمل في هذه المؤسسات بغية الحفاظ على ديموميتها.
- ❖ تقديم تسهيلات للشباب والمقاولين الجدد حتى يتمكنو من البدء في إستثماراتهم وهذا ما يشجع على تسجيد أفكارهم على أرض الواقع.
- ❖ توجيه الشباب وإرشادهم في اختيار مشاريع إستثمارية ناجحة وتوفير معلومات ودلائل نقية لتنفيذ مشاريعهم.
- ❖ تشجيع المستثمرين على إنجاز مشاريعهم بالشراكة مع شركات أجنبية من أجل تبادل الخبرات والإستفادة منها.
- ❖ متابعة المشاريع الجديدة وإجراء دراسة قبل تنفيذها للوقوف على مدى نجاحها.
- ❖ ضرورة الاهتمام أكثر بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم ملتقيات ودورات للتشجيع على إنشاء هذه المؤسسات ومرافقتها.
- ❖ فتح تخصص لتعليم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل تعلم الخبرة اللازمة وحسب مهارات الخريجين من الجامعات على إنشاء مشاريع جديدة وتطبيق أفكارهم على أرض الواقع.
- ❖ تسهيل إجراءات منح القروض وجعلها أكثر مرونة لأن المشكل الرتيبي الذي تواجهه هو مشكل التمويل.
- ❖ على الحكومة إعفاء القروض الاستهلاكية من الرسوم الإضافية حتى ينخفض السعر المرجعي وبالتالي يكون القرض في متناول الجميع.
- ❖ يجب خفض تكاليف دراسة الملف من قبل البنك وهذا بغية تحفيز أصحاب المشاريع لى اللجوء إلى ميدان العمل.

آفاق البحث:

وبناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث في المستقبل كما يلي:

- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل معالجتها.
- التجربة الجزائرية في مجال ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1 بخزاز يعدل فريدة. تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، .2008

2 بعزاز يعدل فريدة – تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر، 2000

3 توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

4 جعفر الجزار، البنوك في العام وأنواعها وكيف تتعامل معها، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع –الجزائر –1993

5 حسين جميل البديري. البنوك، الطبعة الأولى، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، 2003.

6 دريد كامل الشبيب. إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012

7 رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

8 رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك النشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008

9 زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

10 سعاد نانف برطوني، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

11 شوقي ناجي جواد، كاسر نصر الدين منصور، إدارة مشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن،2000.

12 طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

13 عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامة للنشر والتوزيع،2008.

14 عبد الغفار حنفي، بورصة الاوراق المالية، أسهم . سندات . وثائق الاستثمار . الخيارات، الاسكندرية (مصر)، دار الجامعة الجديدة للنشر غزة–المكتبة المركزية، 2003

15 علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر،2009.

16 فاطمة مروة يونس، الفنون التجارة، الطبعة 02، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1994.

17 فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الجزائر،2013.

18 فلاح الحسيني، عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2000.

19 فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.

20 مجيد ضياء الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000.

21 محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

22 محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 1999.

قائمة المراجع

23 محمد عبد الفتح الصيرفي، إدارة البنوك–الأردن، دار المناهج عمان، 2006.

24 محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، جامعة القدس المفتوحة، دار الابتكار، للنشر والتوزيع، 2016.

25 محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2003

26 مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات، قاهرة، مصر، 2008.

27 منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية،1997.

28 نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.

الأطروحات والمذكرات:

1 أمعمر الأزهر حاشي، دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التخصص: تحليل الاقتصادي، الفرع: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليباس، سيدي بلعباس، 2021

2 برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012.

3 بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011،

4 حليمي لامية، دور اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

5 حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2014.

6 دحماني زهير، الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010.

7 رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014.

8 شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصاية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010.

قائمة المراجع

9 عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

10 عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2007.

11 غزيباون علي، أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر،2010.

12 فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018

13 قشيدة صورايه، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012

14 لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2017.

15 مشري محمد، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011.

16 نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

17 هالم سليمة، هيئات الدعم والتميل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017.

18 واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

المجلات و المتلقيات:

1 إقلولي ولد رابح صافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قانوني 01-18 و17-02 مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019.

2 بلقاسم دواح، صبرينة عمروش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عبد ابن باديس، مستغانم، العدد 04، ديسمبر 2019.

قائمة المراجع

3 بهلولي نور الهدى، مدى ملائمة المعيار IFRS forsmes للمؤسسات صغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 202101، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.

4 بوساق أحمد، لخلف عثمان، معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 03، العدد الأول، 2021.

5 رزاق محمد، يحياوي نصيرة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثمار في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، المجلد 14، العدد02، 2020.

6 ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني " واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" جامعة الوادي، الجزائر، يومي 2013/05/06.

7 سامي بن خيرة، بخلوة باديس، مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات غيرة ومتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي06/05/ماي/2013.

8 سلمى صالحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية، الواقع والعراقيل جامعة بومرداس، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد01، جوان 2020، أمحمد بوقرة بومرداس.

9 سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، مساهمة وكالة ansej في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة المعرفة، المجلد 04، العدد02، جامعة درابة أدرار، الجزائر.

10 صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004.

11 عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2006.

12 عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول اشكالية الاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.

13 قاسم كريم، آمرزيق عدمان، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17-18 أفريل2005 حول دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

14 قاشي يوسف، آبركان محمد، هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الميكانيزمات الجديدة للتمويل، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

15 نوارة ناصر حسن، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناشطة في مجال المنتجات شبه طبي، العدد 02، مجلة البناء الاقتصادي، ديسمبر2018.

قائمة المراجع

16 ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل الجزائر، العدد 03، جوان 2018.

القوانين والمراسيم التشريعية:

1 المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان1423 الموافق ل11 نوفمبر 2002 والمتضمن انشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية

2 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 8-09-10 من قانون رقم 02/17 الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11 يناير سنة 2017.

3 الجريدة الرسمية، المواد (01-05)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل8 سبتمبر1996، والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52

4 الجريدة الرسمية، المادة 01-04، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22 جانفي2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06.

المواقع الإلكترونية:

1 بوابة التنمية الاجتماعية، موقع نخبة الأفكار، http://www.kenanaline.com/users/ Nokhbat-Elafkar/photos/1238482981، تاريخ الإطلاع: 2022/06/02، 20:30

2 https://www.google.com/amp/s/e3arabi.com 19/06/2022 اهميةالبنوك تاريخ الاطلاع 25/06/202222:27،

3 https://www.google.com/amp/s/e3arabi.com 19/06/2022 22:27 اهداف البنوك تاريخ الاطلاع 22/06/2022

4 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، دليل انشاء المؤسسة، ص11 29: 14 ,11.06.2022 le http://www.and.dz

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Ministère de développement Industriel et promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2021, n39. Edition june2021

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس 645

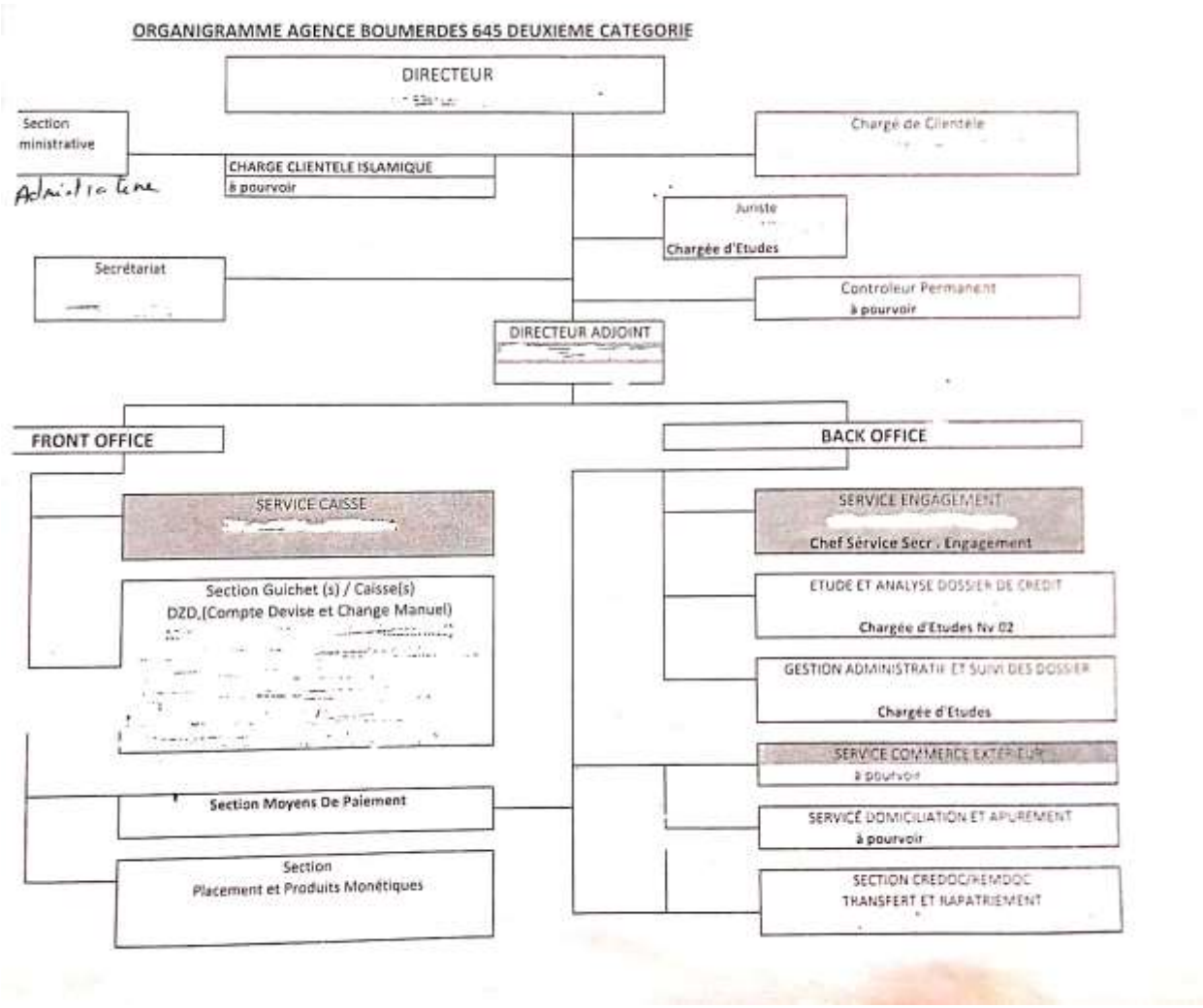

الملحق رقم 02: طلب القرض من البنك

NOM :.....Client.....
PRENOM.....Client.....
ADRESSE.....
.....زبون.....

Boumerdès, le .....

A Monsieur le Directeur)
De l'agence BNA
Boumerdès 645

Objet : Demande de chèque de Banque

Monsieur ;

Par le débit de mon compte N° .03.00..x.x.x..x.x.x/xx..tenu sur vos livres, je vous demande de bien vouloir m'établir un chèque de banque de DA..6.5.8.0.0,00....
.....
A l'ordre de.....Boumerdès.....
.....الى امر
Vous voudrez bien remettre ce chèque à MR ..Client.....Contre décharge de ce dernier.
زبون

Il est entendu que je vous décharge d'ores et déjà des conséquences qui pourrait résulter de cette opération.

SIGNATURE

الملحق رقم 03: قبول القرض

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille, de la Condition de la Femme
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Antenne régionale de : Tipaza.

Agence de la wilaya de : Boumerdes.

N° : 63/D.E.F/2020.

DECISION D'ELIGIBILITE ET DE FINANCEMENT
PROJET

Nom	:
Prénom	:
Identifiant	:

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à votre projet portant : **Cosmétique.**
Par la Commission d'éligibilité en date du : **24/06/2020.**
A permis de donner un avis **Favorable.**
La structure de votre financement se répartit comme suit :

- ✓ **Apport personnel (1 %)** : **9 834,87 DA.**
- ✓ **PNR (29 %)** : **285 211,17 DA.**
- ✓ **Crédit bancaire (70 %)** : **688 440,75 DA.**
- ✓ **Soit un total de** : **983 486,78 DA.**
- ✓ **Bonification du taux d'intérêt bancaire (100%)**

Cette décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de droit.

Fait à **Boumerdes** le : **24/06/2020**

Le Directeur de Wilaya.

الملحق رقم 04: مخطط التمويل

RUBRIQUE	TAUX PARTICIP	MONTANTS
Apport personnel	1%	9 834,87
PNR / ANGEM	29%	285 211,17
CREDIT BANCAIRE	70%	688 440,75
TOTAL	100%	983 486,78

NOM:
PRENOM:
MONTANT DU PROJET A REALISE: 983 486,78 DA
NATURE DE PROJET: COSMETIQUE

TABLEAU D'MORTISSEMENT DE CREDIT BANCAIRE :

Montant du crédit 688 440,75 DA
Durée du crédit par ans 05 ans
Taux de crédit bancaire 6 00%
Taux de bonification 100%

ANNEE	ENTAMT ANNUEL	INT BANCAIRE	INT BONIFIES	INT A PAYER	T.V.A SUR INT	AMORT.CONSTANT	ANNUITE	FGMMC
ANNEE 1	688 440,75	41 306,44	41 306,44	0,00	7 022,10	1 404,42	3 442,20	
ANNEE 2	688 440,75	41 306,44	41 306,44	0,00	7 022,10	1 404,42	3 442,20	
ANNEE 3	688 440,75	41 306,44	41 306,44	0,00	7 022,10	1 404,42	3 442,20	
ANNEE 4	688 440,75	41 306,44	41 306,44	0,00	7 022,10	137 688,15	139 092,57	3 442,20
ANNEE 5	550 752,60	33 045,16	33 045,16	0,00	5 617,68	137 688,15	138 811,68	2 753,76
ANNEE 6	413 064,45	24 783,87	24 783,87	0,00	4 213,26	137 688,15	138 530,80	2 065,32
ANNEE 7	275 376,30	16 522,58	16 522,58	0,00	2 808,84	137 688,15	138 249,92	1 376,88
ANNEE 8	137 688,15	8 261,29	8 261,29	0,00	1 404,42	137 688,15	137 969,03	688,44
TOTAL		247 838,67	247 838,67	0,00	42 132,57	688 440,75	696 867,26	20 653,22

ANNEES	T.V.A SUR INT BONIFIES	T.V.A SUR INT A PAYER
ANNEE 1	5 617,68	1 404,42
ANNEE 2	5 617,68	1 404,42
ANNEE 3	5 617,68	1 404,42
ANNEE 4	5 617,68	1 404,42
ANNEE 5	4 494,14	1 123,54
ANNEE 6	3 370,61	842,65
ANNEE 7	2 247,07	561,77
ANNEE 8	1 123,54	280,88
TOTAL	33 706,06	8 426,51

الملحق رقم 05: سداد القرض لوكالة ENGAM

GEM
ence de wilaya de : BOUMERDES
\ile d'accompagnement : BOUMERDES

ECHEANCIER DE REMBOURSEMENT PREVISIONNEL

du Promoteur
tant PROJET : 983 488,78
tant PNR : 285 211,17
ot : COSMETIQUE

	2028				2029				2030				TOTAL
	1er Trim	2e Trim	3e Trim	4e Trim	1er Trim	2e Trim	3e Trim	4e Trim	1er Trim	2e Trim	3e Trim	4e Trim	
	26/12/2028	26/03/2029	26/06/2029	26/09/2029	26/12/2029	26/03/2030	26/06/2030	26/09/2030	26/12/2030	26/03/2031	26/06/2031	26/09/2031	
	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	23 767,60	285 211,17

Signature de l'Accompagnateur

Signature de Promoteur

الملحق رقم 06: الميزانية الافتتاحية

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
- Frais Préliminaires	20 000,00	*1-FONDS PROPRES*	
- Equipements de production	658 070,00	-Apports personnel	9 834,87
- Matériel Roulant	0,00	-	
3-STOKS			
- Matières Premières	295 209,25	*5- DETTES D'INVESTISSEMNET*	
- Marchandises			
4- CREANCES		- Emprunts Bancaires	688 440,75
- Banque	0,00	- Autres Emprunts (ANGEM)	285 211,17
- CAISSE	10 207,53		
TOTAL	983 486,78	TOTAL	983 486,78

الملحق رقم 07: اهتلاك القرض

06- اهتلاك القرض بالقرض المقترض بتسديد القرض بدون فائدة المبلغ من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:

	تاريخ تسديد القسط	قيمة الدفعة الدورية	مبلغ القسط المسدد	قيمة القسط المتبقي
01	2029/06/08	285 211,17	23 767,60	261 443,57
02	2029/09/08	261 443,57	23 767,60	237 675,98
03	2029/12/08	237 675,98	23 767,60	213 908,38
04	2029/03/08	213 908,38	23 767,60	190 140,78
05	2030/06/08	190 140,78	23 767,60	166 373,18
06	2030/09/08	166 373,18	23 767,60	142 605,59
07	2030/12/08	142 605,59	23 767,60	118 837,99
08	2030/03/08	118 837,99	23 767,60	95 070,39
09	2031/06/08	95 070,39	23 767,60	71 302,79
10	2031/09/08	71 302,79	23 767,60	47 535,19
11	2031/12/08	47 535,19	23 767,60	23 767,60
12	2031/03/08	23 767,60	23 767,60	0,00